جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكالية الهوية وبناء السيادة في دول الاتحاد الاوروبي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالب:

✓ غربي صلاح الدين

✓ ممادي علي

إشراف الدكتور:

دحة سليم

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي–	رئيسا
دحة سليم	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي–	مشرفا ومقررا
فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018–2019

إهـداء

إلى من يبحثون على التكامل في

زمن الاختلاف...

شكر وعرفان

وفاءً وتقديراً وإعترافاً منا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يبخلوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **دحة سليم** على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....

المقدمة.....**I**

الفصل الأول: دراسة الهوية والسيادة.....**10**

المبحث الأول: مفهوم الهوية.....11

المطلب الأول: تعريف الهوية 11

المطلب الثاني: وضائف الهوية 14

المطلب الثالث: النظام السياسي والهوية 15

المبحث الثاني: تعريف السيادة.....17

المطلب الأول: تحديد مفهوم السيادة.....17

المطلب الثاني: مبدأ السيادة في المجتمع الدولي.....18

المطلب الثالث: مظاهر السيادة 20

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي 22

المطلب الثاني: عوامل تطور الاتحاد الاوروبي 26

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....28

خلاصة الفصل الأول.....34

الفصل الثاني: مستويات الهوية وتأثيرها على بناء السيادة في دول الاتحاد الاوروبي 36

البحث الأول: مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي 37

المطلب الأول: تحديد مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي.....37

المطلب الثالث: التعددية الثقافية في مواجهة الهوية المشتركة.....43

المبحث الثاني: آليات تأثير إشكالية الهوية على دول الاتحاد الأوروبي 45

المطلب الأول: الألية الاقتصادية (الأزمات الاقتصادية) 45

المطلب الثاني: الألية السياسية (الانتخابات) 47

المطلب الثالث: الألية الاجتماعية: (الهجرة) 49

المبحث الثالث: الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة دول الاتحاد الاوروبي.....52

المطلب الأول: تحديد النزعة القومية 52
المطلب الثاني: دوافع تصاعد النزعات القومية الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي 55
المطلب الثالث: تأثير الحركات الانفصالية على سيادة دول الاتحاد الاوروبي 60
المبحث الرابع: أثر العولمة الاتحاد الاوروبي 64
المطلب الأول: المنظور السياسي للعولمة 64
المطلب الثاني: تأثير العولمة على سيادة دول الاتحاد الاوروبي 65
المطلب الثالث: تأثير العولمة على التكامل الاوروبي 67
خلاصة الفصل الثاني 69
الفصل الثالث: الحركات الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي (اقليم كتلونيا نموذجاً)..... 71
المبحث الأول: جذور النزعة الانفصالية في إقليم كتلونيا 72
المطلب الأول: تبلور الهوية في اقليم كتلونيا 72
المطلب الثاني: دوافع الانفصال في إقليم كتلونيا 73
المبحث الثاني: تأثير الحركة الانفصالية على سيادة الدولة الاسبانية 76
المطلب الأول: تأثيرات سياسية 76
المطلب الثاني: تأثيرات اقتصادية 78
المبحث الثالث: موقف الاتحاد الاوروبي من تداعيات انفصال اقليم كاتلونيا 80
المطلب الأول: موقف المؤسسات الرسمية من الانفصال 80
المطلب الثاني: موقف المؤسسات الغير رسمية 84
المبحث الرابع: مستقبل الحركة الانفصالية في كتالونيا 85
المطلب الأول: بقاء الوضع الراهن 85
المطلب الثاني: استقلال إقليم كاتلونيا 86
المطلب الثالث: فشل الانفصال 86
خلاصة الفصل الثالث 88
الخلاصة 90
قائمة المصادر والمراجع 97

المقدمة

المقدمة

لقد تم تشكيل الاتحاد الاوربي انطلاقاً من فكرة أوروبا الواحدة المتحدة، ووصوله الى النموذج الحالي لم يكن بسبب الظروف فقط بل لعدة أهداف وأسباب عديدة ومختلفة منها تقوية الجانب الاقتصادي للاتحاد وتشريع قواعد تجعل المواطن الاوروبي يتمتع بكافة حقوقه واحتفاظه بهويته وقيمه وعاداته وتقاليده ،غير ان الاتحاد الاوروبي في السنوات القليلة الماضية لازمته عدة أزمات ومعيقات أثرت على سيرورة عمله، سوى ازمات اقتصادية أو اجتماعية ،من أزمة اليورو سنة 2008 إلى مشكلة الهجرة ومشكلة اللاجئين ،كل تلك الازمات عصفت على الاتحاد الاوروبي وخلقت تغلغلا كبيرا علية ،خاصة بعد استفتاء انفصال بريطانيا على الاتحاد، وصعود التيارات القومية والشعوبية هذه التي شكلت أزمة في الهوية الوطنية نتيجة تقدم المحرك القومي عند دول الاتحاد، وهذا راجع الى محاولة الاتحاد تعتيم صور الهويات الوطنية لأنها في منظروه ستخلق أزمة بسبب تعدد الهويات الاوروبية وهذا يظهر بشكل واضح في اللغة ،العادات ،الثقافة والتخوف من تصادم تلك الهويات مع الهوية الاوروبية ،فالهوية الأوروبية تحمل في طياتها مبادئ العولمة وعلى الرغم من أن العولمة تخلق من الجانب الاقتصادي ارتفاعاً عالي في دول اوروبا ،الا انه يخلق ازمات عديدة كمسألة الهجرة والحركات الانفصالية والتي تعمل على تحفيز تلك الحركات لأجل تشبث بدور الدولة وعدم الذوبان في سيادة الاتحاد الاوروبي، كل هذه العوامل تتشكل في اوروبا لتخلق ما يعرف بإشكالية الهوية الوطنية الاوروبية.

هذا الانفصام الهوياتي في دول الاتحاد الاوروبي اصبح بارزة في ضل تزايد الحركات المطالبة للانفصال في داخل دول الاتحاد، وظهر في نتائج الاستفتاءات التي كانت في اسكتلندا وكتالونيا ،حيث تسعى هذه الحركات الى تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي ،حيث دوافع تلك الأقاليم من الاستقلال هي متعدد ،متمثلة في دوافع اقتصادية كالأزمات المالية ودوافع سياسية كتمتع تلك الاقاليم بمقومات الدولة اقليم، وسيادة شعب ودوافع اجتماعية وثقافية همها تمسك تلك الاقاليم بالهوية ،غير ان تلك الحركة

الانفصالية تتصادم بسيادة دول التي تحتويها ،أيضا تؤثر تلك الحركات على تماسك الاتحاد الاوروبي، وهذا ما دفع كلا من الاتحاد ودول اوروبا على القيام بسياسات لأجل القيام بإجراءات نتيجة لما تشكله تلك الحركات الانفصالية من خطر على وحدة الاتحاد وسيادة الدول .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال التركيز على معرفة تأثير الهويات الوطنية على سيادة الدول داخل التكتلات السياسية الدولية في مثال ذلك الاتحاد الاوروبي هذا من جهة، بالإضافة الى كيف تتعارض الهوية الوطنية مع الاقليمية او ما بعد الوطنية وأهمية هذه الدراسة تنقسم الى قسمين:

الاهداف العلمية:

تنطوي أهمية دراسة الهوية في دول الاتحاد وتأثيرها على سيادة الدول، كما أن هذه الدراسة تتجلى في معرفة الأسباب الرئيسية في بروز الهوية الوطنية على دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة كيف ستؤثر أزمة الهوية الوطنية على التكامل الأوروبي والسيادة داخل دول الاتحاد ومنه فالإضافة العلمية التي ستقدمها هذه الدراسة تتمثل في:

- ✓ تمثل هذه الدراسة اضافة للمكتبات العربية، وهذا للغياب شبه التام حول دراسة اشكالية الهوية وبناء السيادة في دول الاتحاد الاوروبي
- ✓ دراسة الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة الاتحاد الأوروبي، خاصة أن الحركات الانفصالية تلك ظهرت الى الواجهة بقوة في الآونة الأخيرة نتيجة عوامل عدة.
- ✓ تحديد مستاويات الهوية في أوروبا وتبيان أي من الهويات الأوروبية التي لا تتعارض مع الهوية الوطنية وسيادة دول الاتحاد الأوروبي.

- ✓ دراسة الحركة الانفصالية بكتالونيا ودراسة عوامل ظهورها، وموقف الاتحاد الاوروبي من الحركة الانفصالية بإقليم كتالونيا، وتأثير تلك الحركة على سيادة دولة اسبانيا ومعرفة الرؤية المستقبلية من الحركة الانفصالية بكتالونيا.

الأهداف العملية:

تتمثل الأهداف العملية، في كيفية تأثير الهوية الوطنية على دول الاتحاد الاوروبي هذا من جانب أما الجانب الاخر كيف ستؤثر على تكامل الاتحاد الاوروبي، في ظل وجود عوامل رئيسية تدفع أزمة الهوية الى الصعود في الاتحاد الاوروبي ومدى تأثير تلك الازمة على الاتحاد ودول أوروبا كما أن الحركات الانفصالية ستشكل خطرا على التجربة التكاملية الأوروبية في ظل تخبط الاتحاد العديد من الازمات كالأزمات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في تحديد وفهم مدى ارتباط اشكالية الهوية والسيادة في دول الاتحاد الأوروبي ومعرفة مدى تأثير اشكالية الهوية على سيادة الدول والاتحاد الاوروبي ومعرفة مدى نجاعة السياسات الوطنية والسياسات الاوروبية في مواجهة أزمة الهوية وتتمثل الأهداف في ما يلي:

- ✓ تحديد اليات تأثير اشكالية الهوية على دول الاتحاد الاوروبي، وتتمثل تلك الاليات في اليات سياسية وأزمات اقتصادية واليات اجتماعية.
- ✓ تحديد علاقة أزمة الهوية بالحركات الانفصالية.
- ✓ تحديد دور العولمة على سيادة دول الاتحاد الاوروبي، ودور العولمة في تحفير الحركات الانفصالية.

- ✓ تحديد العوامل التي أدت الى الحركة الانفصالية في اقليم كتالونيا وموقف الاتحاد من تلك الحركة.

اشكالية الدراسة:

لقد أصبح موضوع السيادة في دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة مرتبط ارتباطا وثيقا بإشكالية الهوية وفي تحديد انتماء المواطن بين الهوية الاوروبية والهوية الوطنية او القومية احينا وهو مستوى اخر من الهوية، ولقد زاد تعقيد اشكالية الهوية في اوروبا وجود عدة عوامل داخلية وخارجية كالأزمات المالية والاجتماعية، اما أزمة الهوية تعتبر عامل من العوامل الرئيسية في تهديد سيادة الدول في اوروبا وزعزعت الاستقرار السياسي لأنظمة الدول، واعاقة سيرورة عمل التكامل الأوروبي.

كما يبدو أن مسألة الهوية في دول أوروبا هي نقطة تشترك فيها العديد من الاطراف كالمطالبين بالانفصال والاحزاب الشعبية واليمينية المتطرفة والازمات المالية والعولمة وفي ظل تعدد الهويات بين الدول من لغة وعادات وتقاليد وثقافة، وكل من تلك العوامل يخلق من الهوية في دول أوروبا أزمة، وعلى الرغم من أن الاتحاد والحكومات الدول تعمل جاهدة على التخفيف من حدة الازمة، إلا أن تفاقم الازمة سيشكل تحديا كبيرا على سيادة الدول وعلى التجربة التكاملية الاوروبية.

وعلى ذكر ما سبق نطرح إشكالية الدراسة كالتالي:

الى أي مدى أثرت أزمة الهوية على سيادة دول الاتحاد الاوروبي؟

انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الهوية؟ وما هو مفهوم السيادة؟
- ماهي العوامل التي أدت الى تشكل الاتحاد الاوروبي؟ وماهي أهدافه؟
- كيف تؤثر مستويات الهوية الأوروبية على بناء سيادة دول الاتحاد الاوروبي؟

- ماهي الاسباب التي أدت الى ظهور حركة انفصالية في كاتالونيا؟ وكيف تؤثر الحركة الانفصالية الكتالونية على سيادة دولة اسبانيا؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء مما سبق نطرح الفرضيات الاتية:

- ان بروز اشكاليات الهوية تتعلق بتعاظم العوامل المؤثرة على بناء السيادة في الدولة الوطنية.
- ان تعدد مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي يؤثر سلبا على بناء الهوية الوطنية لدول الاتحاد الاوروبي.
- ان استمرار دوافع الانفصال في اقليم كتالونيا متعلق بمدى مرونة تعامل السلطة الاسبانية على مطالب الإقليم.

مناهج واقترابات الدراسة:

اما في المناهج والاقتربات التي اعتمدت لدراسة الاشكالية متمثلة في ما يلي:

- المنهج التاريخي: اعتمدنا على هذا المنهج في تتبع مسار تطور التجربة التكاملية في الاتحاد الاوروبي ومعرفة الجذور التاريخية للهوية في اقليم كتالونيا.
- المنهج الوصفي التحليلي: استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة اشكالية الهوية في دول الاتحاد الاوروبي دراسة تحليلية، والتركيز على كيفية تأثير الهوية على السيادة دول الاتحاد الاوروبي.
- منهج دراسة حالة: لقد استخدمنا منهج دراسة حالة في دراسة البحث من خلال ابراز ازمة الهوية الوطنية الاوروبية ومدى تأثيرها على سيادة الدول، وربط هذه الدراسة بمثال توضيحي على الواقع، والمتمثل في الحركة الانفصالية بكتالونيا ومدى تداعيات ذلك الانفصال مستقبلاً.

الاقترابات:

اعتمدا في الدراسة على اقترابان اساسيان هما:

الاقتراب النسقي: استعملنا هذا الاقتراب من خلال تحديد العوامل التي أدت الى ظهورها على الساحة الأوروبية مجددا، ومدى تأثيرها على الحكومات الاوروبية وعلى الاتحاد الاوروبي، وماهي النتائج التي ستخلقها تلك الازمة.

الاقتراب المؤسسي: لفهم آية عمل المؤسسات سوى داخل الاتحاد الاوروبي او داخل دول الاتحاد وتفسير الابعاد القانونية والدستورية لعمل الهيئات على ضوء السيادة

أدبيات الدراسة:

لقد تم الاستعانة ببعض البحوث العلمية التي تناولت موضوع الهوية والسيادة على الرغم من قلة المحتوى العربي في موضوع الدراسة

دراسة للباحث: **سليم دحة** بعنوان: **الهجرة المغاربية ومسألة السيادة في الدول الأوروبية–دراسة تحليلية للفترة2000م الى 2017م**–صدرت هذه الدراسة :2019/2018، حيث تتناول هذه الدراسة في:

–دراسة تأثيرات الهجرة المغاربية بأنماطها المختلفة على وظائف الدولة واستراتيجيات بناء السيادة في دول اوروبا الغربية من خلال تطرق الى تطورات الهجرة بين سنة 2000 و2017، وانعكاسات تفاعل المهاجرين على عملية بناء الهوية في دول أوروبا.

–مقارنة تأثيرات الجيل الأول بالجيل الثاني من المهاجرين المغاربة داخل دول الاستقبال الاوروبية، بحيث تركز الدراسة على درجات ومستويات الانتماء لدى الجيلين مع المهاجرين، والتطرق بشكل خاص لتفاعلات المهاجرين المغاربة وتأثيراتهم داخل دولة فرنسا.

حيث تكمن الدراسة السابقة في تحديد العلاقة بين الهجرة المغاربية وسيادة الدول، وتأثيرات الهجرة الدولية على متغير السيادة وفق مؤشرات يمكن أن تبين مواضع التأثير ومجالاته من خلال التركيز على مجموعات معينة من المهاجرين المتواجدين في الدول الأوروبية، ومع تقديم نموذج فرنسا لدراسة تأثيرات الهجرة على سيادة دولة فرنسا، وتحديد تأثيرات المهاجرين المغاربة الاقتصادية والثقافية على دول الاستقبال، ومدى تأثيرها على مقومات السيادة في دول أوروبا.

أما دراسة موضوعنا فتتمثل في توضيح مستويات الهوية الوطنية ومدى تأثيرها على الهوية الوطنية، أيضا دراسة ظاهرة اشكالية الهوية ومدى تأثيرها على سيادة دول الاتحاد الاوروبي، وتوضيح العوامل التي أدت الى ظهور أزمة في السيادة من حلال عوامل داخلية وأخرى خارجية. وتحديد العلاقة بين الهوية المحلية والحركات الانفصالية بالإضافة الى تأثيرها على سيادة الدولة من جهة ومن جهة أخرى مدى تأثير تلك الحركات على بنية التكامل الأوروبي.

مجالات الدراسة:

تنقسم مجالات الدراسة الى:

- المجال الزماني: لم نحدد دراسة موضوعنا بفترة زمنية معينة لسبب وهو أن الهوية مرتبطة بظهور الدولة، الا ان هذه الهوية تتصاعد وتتنازل بمدى تفاعل تلك الهوية بالعوامل المؤثرة فيها سواء كانت تلك العوامل داخلية أو اقليمة على مستوى القارة الأوروبية أو عوامل دولية.
- المجال المكاني: ترتكز هذه الدراسة على تأثير الهوية على مدى تأثيرها على سيادة دول اوروبا، وهذا بسبب تنوع الهويات الاوروبية من جهة ومن جهة أخرى وجود هوية اوروبية تحاول تقليص تلك الهوية الوطنية.

- المجال الموضوعي: تتمثل هذه الدراسة في معرفة الاسباب التي أدت الى ظهور حركات انفصالية في اوروبا نتيجة تمسك تلك الاقليات بهويتهم، ومعرفة الى اي مدى سيتقبل الاتحاد ودول تلك الحركات بالانفصال والتنازل على جزءا من سيادتهم.

صعوبات الدراسة:

صعوبة في ايجاد مراجع حول الموضوع الذي تناولناه، بالإضافة الى تركيز الباحثين حول الدراسات الاوروبية بشكل كبير عل الازمات الاقتصادية والسياسية والازمات العالمية تأثيراتها على الاتحاد الاوروبي، وعدم تناول دراسة اشكالية الهوية وبناء السيادة في دول اوروبا بشكل كافي.

الفصل الأول

دراسة الهوية والسيادة

الفصل الأول: دراسة الهوية والسيادة

تمهيد:

تعد أحد أكبر التحديات التي تواجهها الفدراليات في نشأتها ومراحل تطوره كالاتحاد الأوروبي هي ليست الأزمة اقتصادية المشاكل السياسية فقد اثبت التاريخ ان لكل تلك الازمات حلول قطعية او جذرية حسب الحال والمتغيرات، غير ان هناك معضلات بالغة التعقيد كأزمة الهوية ومشكلة السيادة على صعيد الدول المتكتلة في اتحادات من جهة، ومن جهة أخرى على الاتحاد الاوروبي كمشروع لتكامل فمثلاً لو نلقي نظرة على المشاكل التي يتعرض لها الاتحاد الاوروبي اليوم على غرار الصعيد التنظيمي والاقتصادي الذي تحتمه الظروف نجد إشكالية في بلورة السيادة الأوروبية هذه التي تتوقف بسبب عديد العوامل لعل اهمها الهوية كفاعل في الاندماج وتكريس السيادة، وفي هذا السياق وضعت الدراسة في الفصل الأول خدمة للمفاهيم الهوية والسيادة على اعتبار انهم موضع البحث والاتحاد الاوروبي كنموذج تكاملي يجيب البحث عليه.

المبحث الأول: مفهوم الهوية

مسألة الهوية هي من ابرز الفوارق التي تميز الشعوب وتؤجج الخلافات بينها كانت مسألة الهويات في الغالب تبقى مستترة ومغطاة بوهج السلطة القائمة وبعد سقوط هذه السلطة أو ضعفها تتكشف في داخل الشعوب تناقضات واختلافات وهويات فرعية كانت موجودة وكامنة من هذا المنطلق يجب فهم تمثل اشكالية الهوية ظاهرة مرتبطة بالكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية ،فهي جزء من الصراعات بين تيارات مختلفة على السيرورة المحصلة النهائية التي تمثل حالة الاستقرار النسبي للكيان الذي تنتمي اليه المجموعة لذلك نجد بأن اشكالية الهوية تعد ظاهرة جد جلية في الكيانات الدولة ذات البعد الجغرافي والسكاني الكبير.

المطلب الأول: تعريف الهوية

مصطلح الهوية يعرف باللغات الاجنبية بكلمة"identity" و "identité" وهو من أصل لاتيني وتعني الشيء نفسه أو الشيء الذي ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها للشيء الآخر، كا يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ماهو عينه شخص معروف او معين وعليه حددنا مفهوم الهوية لغة واصطلاحا [1]

أ. **لغة:** وهي تعني الذات، والدلالة الذاتية للهوية والاحساس بالانتماء الى منظومة راسخة تعطي الفرد والجماعة خصائص منفردة عن غيرها.

ب. **اصطلاحا:** يعرفها عالم الاجتماع **ماكس فيبر**[2] بأنها احساس الجماعة بالأصل المشترك، وهي التعبيرات الخارجية الشائعة مثل الرموز والألحان والعادات وتميز أصحاب هوية ما عن سائر الهويات الأخرى وتظل هويتهم محتفظة بوجودها وحيويتها مثل الأساطير والقيم والتراث الثقافي.

[1] سكوت جون وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع ،تر: محمد الجوهري وأخرون، المركز القومي لترجمة،ط:2 ،2011 ص49.

[2] ماكس فيبر :عالم اجتماع وإدارة الماني

اما **محمود العالم**[1] فأشار الى أهمية الهوية في تشكيل الشخصية الفردية والمجتمعية، هذا ما أكد عليه محمد الجابري حين رأى أنه لا تكتمل الهوية ولا تبرز خصوصيتها الا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان تتطلب فيه ثلاثة عناصر:

1- الوطن (الجغرافيا-التاريخ)

2- الدولة (التجسيد القانوني لوحدة الوطن والامة)

3- الأمة (النسب الروحي الذي تنسجه الهوية المشتركة)

وعليه فأن الهوية تنطوي على معان الرمزية والروحية والحضارية الجماعية تعطي الفرد احساسا بالانتماء الى الوطن الأم وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بكونه ينتمي الى جماعة معينة، هذه في الخصوصية التي تميز جماعة بشرية عن غيرها: كالعيش المشترك، العقيدة، اللغة، التاريخ والمصير المشترك... ومن هنا فإن الهوية تحمل دلالتها من المحددات الأساسية لثقافة الأمة، التي، عبر عنها **مونتسكيو** بـ: "روح الأمة" لأنها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها داخل الفرد والمجتمع بحيث تتفاعل عناصر هذه الهوية ضمن هوية مركزية أو أرضية مرجعية **Frame Refernce** [2] تتحدد وفق المرجعيين التاليين:

- ✓ **الثقافـة:** إن الثقافة هي التي تمكن الفرد من التكيف والتوافق مع الجماعات الاجتماعية وتحقيق ذاته في إطار الجماعة والمؤسسات المجتمعية.
- ✓ **الوطنيـة:** تعبر الدولة الحديثة عما يسمى "**بالهوية الوطنية**" كأرضية مرجعية تشمل كل السمات الثقافية للأمة، وتصبح بالتالي أحد الدلالات الأساسية المحددة لهوية شعب يعيش ضمن إقليم

[1] محمود امين العالم مفكر يساري واحد اقطاب حركة اليسار في مصر.

[2] محمد العربي ولد خليفة: المسالة الثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص91.

جغرافي محدد، إذ أصبح مفهوم **المواطنة** من رموز وحدة واستقرار الأمة وبإمكانه أن يستوعب كل الثقافات الفرعية.

- ✓ وضمن هذا السياق يعرف **أحمد بن نعمان** هوية أي أمة بمجموع الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عن سواهم من أفراد الأمم الأخرى [1]، وتحدد الهوية الوطنية ضمن ثلاث مستويات:
- ✓ **العموميات:** وهي النظم ذات العلاقة الوطيدة بالهوية الثقافية التي يشترك فيها جميع المنتسبين لهذه الثقافة ويخضعون ويلتزمون بها مثل: العقيدة الدينية، اللغة، الانتماء، المصير المشترك... والتي تمثل ثقافة المجتمع، وكل مؤسساته الدينية والتربوية والقضائية والسياسية وبخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتحول بموجبها الفرد من كائن بيولوجي إلى شخص يحمل ثقافة مجتمعه ويمتثل لقيمه وضوابطه.
- ✓ **البدائل:** وهي مجموعة من النظم أو السمات الثقافية التي لا تطبق أو تميز كافة أفراد المجتمع وبنفس الكيفية وإنما هي نظم وأنماط ثقافية اختيارية مثل نظام بناء السكن واختيار مكان الإقامة أو الحرفة...
- ✓ **الخصوصيات:** إذا كانت النظرة الخارجية للمجتمع تعطينا صورة عن طابعه الثقافي العام، وتسم هويته الوطنية بطابع خاص فإن النظرة إليه من الداخل تكشف لنا عن وجود خصوصيات ثقافية ذات علاقة قوية ببعض الفئات الاجتماعية التي تتحدد حسب السن والجنس والمهنة والمنطقة الجغرافية... ومن هنا فإن كان أفراد المجتمع يلتقون في العموميات الثقافية أو في بعض البدائل فإنهم قد يختلفون في الخصوصيات التي تظهر بوضوح لدى المجتمعات الكبيرة المتمدنة حيث تتعقد الحياة وتتعدد

[1] أحمد بن نعمان: الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، برج الكيفان، ص ص(23-25).

الأدوار وتتنوع العلاقات تمثل ما عبر عنها دوركايم بالمجتمعات العضوية التي تتميز بتقسيم العمل والتمايز، محققة في النهاية عملية التكامل ضمن النسق الاجتماعي الكلي.

واستنادا إلى ذلك تختلف الهويات تبعا لخصوصيات الأمم والشعوب إذ نجد هويات تتطابق تماما مع الوطن والأمة كما هو الحال على سبيل المثال في ألمانيا ويمكن أن تشمل الهوية عدة أوطان كما هو الحال في الوطن العربي المنتمي للحضارة العربية الإسلامية، كما نجد الوطن الواحد قد يجمع شتاتا هويات مختلفا من حيث المعتقدات واللغات والأعراق، بحيث تشكل مزيج كبير كما هو الحال في امريكا.

المطلب الثاني: وضائف الهوية

تتحدد وضائف الهوية في عناصر وضيفية:

أ. **الوظيفة الاجتماعية:** إن الوظيفة الأساسية للهوية الثقافة هي أن تجمع أعدادا من الناس في بوتقة جماعة مميزة وخاصة، فثمة عوامل أخرى تساهم أيضا في الوصول إلى النتيجة نفسها: كروابط الدم، والقرب الجغرافي والسكن وتقسيم العمل، ولكن هذه العوامل التي يمكن أن نسميها عوامل موضوعية تتبدل كما أنها تفسر من جديد في الثقافة وبالثقافة، فالثقافة هي التي تعطي لهذه العوامل معنى وبعدا يتجاوز كثيرا معانيها وأبعادها التي كانت لها أصلا، وبسبب المعايير التي تنظم العلاقات بين الأشخاص وكذلك الشيء نفسه أيضا فيما يتعلق بالسكن أو بتقسيم العمل حيث تستخدم الثقافة هذا أو ذاك من أجل أن تصنع فكرة الأمة والوطن والملكية الخاصة والمكانة الاجتماعية وغيرها، إن هذه جميعها ليست أفكارا فحسب وإنما هي وقائع ساهمت الهوية في صنعها واستمرارها ،لذلك تبدو الهوية وكأنها عبارة عن عالم عقلي أخلاقي رمزي، مشترك بين أعداد من الناس[1].

[1] مرجع سابق ،45-46

ب. **الوظيفة النفسية:** تؤدي الهوية –على الصعيد النفسي– وظيفة "**قولبة**" الشخصية الفردية، أي أنها في الواقع نوع من القالب تتشكل في بوتقته شخصيات الأفراد النفسية، وذلك لأنه يقدم لهم نماذج من التفكير ومن المعارف والأفكار والقنوات المفضلة للتعبير عن العواطف أو وسائل إشباع الحاجات...، ولكن هذا القالب ليس جامدا بصورة مطلقة، فهو طبع نوعا ما لدرجة أنه يسمح للأفراد بالتكيف مع هذا النسق المتكامل، وهذا ما يسمح نسبيا لكل شخص بأن يتمثل الثقافة بطريقة تتوافق مع خاصيته أو طبيعته، ومن هنا تبرز شخصية الفرد التي رغم أنها نتاج لعملية تثقيفية خضع لها، إلا أنها لا تخلو من الخصوصية التي تميز كل فرد عن الآخر، فضلا عن ذلك فإن الهوية تتيح لنا خيارات واختيارات بين القيم المتنوعة وبين النماذج المتفاضلة المتغيرة والمتحولة حسب الخصوصيات الهوية.

المطلب الثالث: النظام السياسي والهوية

يمثل النظام السياسي للفرد فضاءا للتعبير الحر واختيار البدائل المطروحة من خلال برامج الأحزاب السياسية التي تعبر عن مشاريع مجتمعية، مما يضمن مصالح وتطلعات الأفراد بما في ذلك القضايا المرتبطة بهوية الأمة ،الأمر الذي سيسمح من توجيه هذه القضايا نحو تحقيق تطلعات ومصالح الأغلبية، وتعزيز قدرات الفاعلين الاجتماعيين نحو تحقيق التوافق والقدرة على التأثير على صناعة القرارات المصيرية في حين يؤدي غياب المشاركة الفعلية في المجال السياسي . التي تعتبر من أهم مؤشرات الحداثة السياسية، إلى الشعور بالتهميش واللامبالات والاغتراب النفسي والاجتماعي وفي هذا المجال حدد لوسيان باي خمس مؤشرات للتخلف السياسي من أهمها أزمة الهوية[1]التي تؤدي إلى تغييب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع وإثارة الفرقة بين صفوفهم.

[1]احمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعيةالإسكندرية،2003ص23.

كما تشير هذه الأزمة إلى غياب فكرة المواطنة، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد والشعور بالظلم والاستبداد، هذا الذي ينتج حالة من عدم الرضى تترجم لاحق بمطالب قد تضر بألية عمل النظم إدا وصلت في أسوء حالتها لرفض سيادة الدولة والمطالبة بالانفصال.

المبحث الثاني: تعريف السيادة

يجب الإشارة إلى أن قيام النظام الدولي الحديث المرتكز على الدولة الحديثة بأركانها الثلاثة: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية، يترتب عليه تميزها بأمرين أساسيين؛ الأول: تمتعها بالشخصية القانونية الاعتبارية، والأمر الثاني: كون السلطة السياسية فيها ذات سيادة، ولأهمية السيادة في الدول فقد جعلها البعض الركن الثاني من أركان الدولة ووجب تحديد مفهوم السيادة لدى الدول.

المطلب الأول: تحديد مفهوم السيادة

تعريف السيادة وبيان مظاهرها لأمرين أهمية بيان المصطلحات السياسية ولتطبيقها في نموذج الدولة

أ. **السيادة لغة:** من ساد، يقال: فلان سيّد قومه إذا أريد به الحال، وسائد إذا أريد به الاستقبال، والجمع سادة، ويقال: سادهم سودا سوددا سيادة سيدودة استادهم كسادهم وسوّدهم هو المسود الذي ساده غيره فالمسوّد السّيّد، والسّيّد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومحتمل أذى قومه والزوج والرئيس والمقدّم، وأصله من ساد يسود فهو سيود، والزّعامة السّيادة والرياسة. [1]

وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المقدم على غيره مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأيا وأمرا، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.

ب. **السيادة اصطلاحا:** يرجع إلى كلمة السمو، ويرجعها "**ادغار موران**[2]" إلى الكلمة اللاتينية **(Superanus)** التي تعني السلطة العليا ويقصد بالدولة ذات السيادة ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع فيه الهيئة الحاكمة كافة مظاهر السلطة من داخلية وخارجية بحيث لا يعلو على

[1] طلال ياسين العيسى: السيادة بين المفهوم التقليدي والمعاصر، دراسة في مدى تأويل السيادة في العصر الحديث، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية،المجلد26، العدد:الأول،2010 ص26.

[2] فيلسوف ومفكر فرنسي

سلطتها سلطان[1] ويعرفها جروسيوس بأنها ":السلطة السياسة العليا المخولة لمن لا يخضع أفعاله لأي سلطة أخرى، والذي لا يمكن لإرادته أن تتخطى فهي القوة المعنوية لحكم الدولة وهي السلطة المستقلة وغير المشتقة لفرض الطاعة فالسيادة هي صفة لسلطة السياسية وهذا ما يعني أن تكون سلطة الدولة العليا، أصلية واحدة آمرة، وهو يطابقها تعريفها "**ديجي**" : " **السيادة هي القوة الآمرة للدولة، وهي إرادة الأمة، وبما أن الأمة انتظمت كدولة فإنها القوة الآمرة لها، ولها الحق في اصدار أوامر غير مشروطة لكل الأفراد المتواجدين على اقليمها**".

المطلب الثاني: مبدأ السيادة في المجتمع الدولي

يعد مبدأ السيادة قديما قدم فكرة الدولة ذاتها، ومازال من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر بل ومن المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن وهو ما دعى واضعوا ميثاق الأمم المتحدة الى النص على مبدأ السيادة في المادة الثانية من الميثاق، والسيادة هي العنصر الأساسي في تكوين الدولة والعامل الحاسم في التمييز بينها وبين الكيانات الأخرى[2].

وتعد فكرة السيادة في الأنظمة القانونية الوضعية حجر الزاوية لبناء الدولة وأساس تصرفاتها في الداخل والخارج، باعتبار أن الدولة تتصرف سواء في نطاق إقليمها أو على صعيد المجتمع الدولي بناءا على قواعد القانون الدولي العام الذي تعتبر فيه السيادة العمود الفقري.

ومع ذلك يعتبر المفكر الفرنسي"جان بودان" أول من صاغ نظرية **السيادة الحديثة** ذلك في كتابه الصادر عام1576 باسم (الكتب الست للجمهورية).[3]

[1] معاوية عودة السوالقة، (التدخل العسكري الإنساني)،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009،ص30

[2] د.بن عامر تونسي ،قانون المجتمع الدولي المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،2004،ص90

[3] حسن عبد الحميد: مبدأ السيادة في ضل التحولات الراهنة، علوم سياسية: تخصص علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،2008/2007 ،ص11

ويذهب " كوينس رايت " إلى أن: " **السيادة تعني المركز القانوني لوحدة تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي** "، ويذهب " فردروس " إلى أن: " **السيادة عبارة عن مجموعة من الاختصاصات التي يمنحها القانون الدولي العام بصورة مباشرة** "، ويذهب د/ بطرس بطرس غالي إلى أن: "**السيادة الوطنية هي فن التسوية بين القوي غير المتساوية وأضاف بأنه بدون سيادة الدولة يمكن أن تدمر أداة التعاون الدولي ذاتها، وأن يصبح التنظيم الدولي نفسه مستحيلا، والدول ليست العناصر الفاعلة والوحيدة في الساحة الدولية، وإنما يجب أن تكون جزءا من الروابط الإقليمية والمنظمات العالمية فكلها حقا توفر الإطار للأمن والتقدم على المستوى الدولي**".

ويذهب "جوزيف سي ناي" إلى أن: السيادة مفهوم هام، ذلك لأنها ببساطة تعني الهيئة الشرعية داخل إقليم معين، وفرق بين السيادة المشروعة والسيطرة بحكم الأمر الواقع، والسيادة عنده تعني: "**سيادة الدولة قانونا بصورة مطلقة، حيث يكون للحكومة السلطة الكاملة داخل حدودها وبإمكانها الحد من هذه السلطة بإرادتها بمعنى توقيع اتفاقية مع حكومة أخرى وهذا القيد للسيادة متفق عليه وليس فيه انتهاك**"[1].

غير أن الفقه الدولي استقر على أن السيادة هي ركن من أركان الدولة الوطنية، إلى جانب كل من الإقليم والشعب ولقد عرف الفقيه البريطاني " جون أوستن " السيادة بأنها: " العادة في الخضوع والانصياع لسلطة أخرى "كما عرفا الفقيه الهولندي " فان كليفنس" بأنها: **(الطاقة المختزنة لدى الشعوب والتي تتفجر إما بإرادة واعية أو كرد فعل على عوامل داخلية أو خارجية).**

[1] مرجع سابق ،ص27.

المطلب الثالث: مظاهر السيادة

للسيادة في المجتمع الدولي مظهران ،أحدهما داخلي ،مبني على حرية الدولة الكاملة في مباشرة اختصاصاتها الداخلية ،أما المظهر الثاني ،فهو المظهر الخارجي المبني على استقلال الدولة في إدارة شؤونها وعلاقاتها الخارجية مع الدول بدون الخضوع لأية سلطة عليا[1] على اسس داخلية وخاريجية.

السيادة الداخلية: تعني حرية الدولة بالتصرف في شؤونها الداخلية، وذلك بتنظيم حكومتها ومرافقها العامة وبسط سلطاتها على كافة من يوجد فوق إقليمها وهذا ما يعرف بالسيادة الإقليمية أما السيادة الشخصية فتعني سلطة الدولة على رعاياها داخل أو خارج إقليمها[2]، فلكل دولة نطاق سيادي وإطار لإختصاصها الداخلي، ولذلك فإن الشرط الذي تستلزمه وتشترطه الدول كي تنضم إلى عضوية المنظمات الدولية هو أن لا تؤدي هذه العضوية إلى القضاء على سيادتها، وبذلك تهيمن الدولة باختصاصها الداخلي في إدارة شؤونها الداخلية وتملك كامل الحرية في اختيار نظام الحكم السائد فيها وطريقة اختياره

فالدولة تملك اختصاص داخلي تنفرد فيه بسلطتها وحدها بتحديد مذهبها الاجتماعي والثقافي والديني، كما تتمتع الدولة بحرية إدارة مرافقها العامة والخاصة، ومن ضمن المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي النظام الاقتصادي للدولة والتصرف في أموالها والدفاع عن أراضيها وتنظيم الهجرة منها وإليها.

السيادة الخارجية: فتعني حريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، كحريتها في تبادل أو عدم تبادل علاقات دبلوماسية وحريتها في إبرام ما تشاء من معاهدات دولية وتبني مركز الحياد وتتقيد في ذلك بأحكام القانون الدولي ولا يترتب على الخضوع للقانون الدولي أي انتقاص

[1] د.عثمان علي الرواندوزي، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية،مصر،2010،ص107

[2] محمد أرزقي أنسيب، مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الجزائرية العدد36،1998،ص25

للسيادة، لأن الدول جميعها تخضع بصورة متساوية ودون تمييز لأحكام القانون الدولي كما أن الخضوع للقانون الدولي يؤدي لحفظ السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة الدول وتلتزم هذه الدول بأداء هذه الالتزامات أيا كان مصدر هذا الالتزام من قواعد القانون الدولي سواء كانت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو العرف الدولي، أو المبادئ العامة للقانون، أو أحكام المحاكم ومذاهب الفقه وقواعد العدالة[1]

[1] معاوية عودة السوالقة ،مرجع سابق ،ص28.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاتحاد الاوروبي

يعتبر الاتحاد الاوروبي من اهم مشاريع السياسية التكاملية في البيئة الدولية الحديثة فأصبح البعض يرى فيه مثلا لأتحاد الفواعل الاقليمية ضمن تكتل واحد من أجل مصلحة الكل وعلى ضوء ذلك وجب معرفة طريقة تشكل الاتحاد ووصوله للمرحة الحالية من التكامل.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي

يشكل الاتحاد الأوروبي تكتلاً سياسياً واقتصادياً أوروبياً بدأ مساره منذ عام 1951 ومرَّ بعدَّة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية قبل خروج بريطانيا عام 2016 واضعاً أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم ،بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية من الحرب مدمرة منهكة تعيش تمزقات وفوارق اجتماعية، واقتصاد مدمر، راغبةً بتشكيل تعاون عبر المؤسسات الدولة التقنية والاقتصادية لتحقيق السلام، الذي يُعيد إليها استقرارها الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى خروج اقتراح وزير الخارجية الفرنسي"**روبرت شومان**" بتشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم، كوسيلة لمنع المزيد من الحرب بين فرنسا وألمانيا، متخذاً شعاراً **لن نجعل من الحرب أمراً غير وارداً فحسب، بل غير منطقي مادياً أيضاً** لتوافق عليه 6 دول أوروبية وهي (المانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، بغية تنظيم إنتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية. وقد تبلور هذا الإقتراح بتوقيع معاهدة المجموعة الاوربية للفحم والصلب (معاهدة باريس) في 18 أفريل 1951، وأهم مبادئها[1]:

1. رفع العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة.
2. تطبيق سياسة موحدة مع الدول التي بقيت خارج المجموعة.
3. حرية دوران القوة العاملة بين الدول الموقعة.

[1] نصري دياب خاطر: تاريخ الأوروبي الحديث ،عمان: الجندورية لنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص37.

وبعد نجاح اتحاد المجموعة الاوربية للفحم والصلب بتحقيق أهدافه، تطلع البعض لإنشاء أوروبا اتحادية؛ فتم اقتراح اتحادين آخرين وهم: جماعة دفاع أوروبية وجماعة سياسية أوروبية. وفي حين أنَّ الجمعية العامة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب قد وضعت المعاهدة المتعلقة بهذا الأخير، رفض البرلمان الفرنسي اتحاد الدفاع المقترح. وقدم الرئيس" **جان مونيه**[1]" استقالته احتجاجاً على الاتحاد السياسي وبدأ العمل على المجتمعات البديلة، على أساس التكامل الاقتصادي بدلاً من التكامل السياسي[2].

وتحقيقا لذلك اوكل إلى " **بول هنري سباك**[3] " بعد مؤتمر ميسينا عام 1955م، مهمة إعداد تقرير عن فكرة الاتحاد الجمركي. ليُشكَّلَ ما يسمى تقرير سباك، حجر الزاوية في المفاوضات الحكومية الدولية في مركز فال دوشيس للمؤتمرات في عام 1956، وتنتهي بمعاهدة روما في 25 مارس 1957م وتنشئ المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وفي نفس العام اتفقت الدول ذاتها على إنشاء جماعة ثالثة وهي الجماعة الأوربية للطاقة الذرية أوراتوم وبدأت العمل عام 1957م بالإضافة إلى جماعة الفحم الحجري والصلب وأصبح يطلق على المجموعتين السوق الأوروبية المشتركة، وفي عام 1965م انصهرت كلاً من المجموعة الأوروبية للحديد والفحم، والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية بتشكيل نظام إداري موحد وهو الجماعة الاوربية، وفي وقت لاحق خلال الستينيات خطت عملية التكامل خطوات واسعة إلى الأمام من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركي والتوقيع على[4] المعاهدة التي وحدت الأجهزة التنفيذية للجماعات الثلاث وأرست مبدأ وحدة الميزانية، وفي العام 1979 انتُخب البرلمان الأوروبي

[1] جان مونيه :ديبلوماسي وسياسي فرنسي شارك في المفاوضات الأولى للاتحاد الأوروبي.

[2] نصري دياب خاطر: مرجع سابق، ص37.

[3] بول هنري سباك رئيس وزراء بلجيكي سابق.

[4] المرجع السابق ،ص40.

للمرة الأولى بالاقتراع العام. وفي العام 1973م حصل أول توسع للجماعة الاوربية بانضمام كلاً من المملكة المتحدة والدانمارك، ثم اليونان عام 1981م، وإسبانيا والبرتغال في 1986م، ثم آيرلندا في 1993م، فالسويد وفنلندا والنمسا عام 1995م، وفي فيفري 1984 تم إقرار مشروع المعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي الذي دعمه "**سبينيلي**" [1] (والذي كان بمثابة مسودة أولى وفعلية للدستور الأوروبي) وذلك بأغلبية ساحقة في البرلمان وفي العام 1985، تم التوقيع على اتفاق شنغن من قبل ألمانيا وفرنسا وبلدان البنلوكس [2]لتيسير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية، مع تخطي المقاومة التي كانت تواجهها الجهود الرامية إلى تعزيز حرية حركة الأشخاص والتعاون القضائي داخل الإطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية. وفي كانون الأول / ديسمبر من ذلك العام، قرر المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ تعديل معاهدة روما وإعطاء دفعة جديدة لعملية التكامل الأوروبي من خلال إنشاء القانون الأوروبي الوحيد، الموقع في لاهاي في فيفري من سنة 1986، وإضافة إلى قيامه بإنجاز إصلاحات مؤسساتية هامة سمح القانون الأوروبي الواحد باستمرار المسار نحو استكمال السوق الموحدة. وكي تترجم الأهداف التي حددها الميثاق الواحد في العام 1987 إلى واقع بحلول العام 1992، قام" **جاك ديلور** "بصفته رئيساً للمفوضية الأوروبية بتقديم برنامج طموح تشريعي وعملي لضمان إزالة ما تبقى من عقبات أمام حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. وقد مهد إنشاء الفضاء الاقتصادي الموحد الطريق لإدخال العملة الموحدة لاحقاً[3].

معاهدة ماسترخت وتحول الجماعة إلى اتحاد: جعلت التغيرات الهامة التي طرأت على الساحة الدولية في أواخر الثمانينات من انهيار جدار برلين إلى سقوط الاتحاد السوفيتي جعلت من الأروبيين في شرق القارة وغربها جيراناً وأقرباء، فبدأت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في

[1] مستشار و وزير امريكي سابق.

[2] اسم يجمع دول هولندا وبلجيكا و لوكسمبورغ.

[3] المرجع السابق، ص41.

طريقها إلى العملة الموحدة والنظام المؤسسي الحالي في عام 1990، وقد شهد ذلك العام دخول المرحلة الأولى من الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيز التنفيذ، وكذلك في مقدمة روما الأوروبية والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالاتحاد الاقتصادي والنقدي، والاتحاد السياسي الذي انتهى بتوقيع معاهدة ماستريخت في عام 1992م، وبتوقيع معاهدة ماسترخت تشكل ما كان يعرف باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتحاداً أوروبياً وبتأسيس هذا الاتحاد عزم على بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا،[1] تُتخذ فيها القرارات على أقرب مستوى ممكن من المواطنين، وتُعتبر معاهدة ماستريخت نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، فما كان حتى ذلك الحين المعروف باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أصبح الجماعة الأوروبية، وأول دعامة للاتحاد الأوروبي كما أدخلت معاهدة ماستريخت سياسات وأشكال جديدة للتعاون في قطاع السياسة الخارجية والأمن، فتوجه الأوروبيون لحماية المحيط والقيام بإجراءات مشتركة في مجالي الأمن والدفاع وتوسعت العائلة الأوروبية مرة أُخرى في عام 1995م بانضمام كُل من (النمسا، فنلندا، السويد).

ومع معاهدتي أمستردام ونيس اتخذ المجتمع خطوات هامة أخرى إلى الأمام. وقد أدمج **اتفاق شنغن**[2] في الإطار التشريعي للاتحاد، لينشئ المفوضية الاوربية، المجلس الأوربي، البرلمان الأوربي، وأعطى زخم جديد للتعاون بين قوات الشرطة في مجالي العدل والدفاع، وسهلت إمكانية زيادة التعاون بين المجموعات الصغيرة من بلدان الاتحاد الأوروبي، لينضم بين عامي 2002 م و2004م إلى الاتحاد كلاً من (المجر، بولونيا، جمهورية التشيك، استونيا، لاتوانيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، لتوانيا، مالطا، جنوب قبرص، رومانيا، بلغاريا) واخر توسع كان بانضمام الفاتيكان عام 2013م ليصل عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي – حتى عام 2014 – إلى 28 دولة.

[1] مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية ،عمان ،الاكاديميون لنشر والتوزيع ،ط:1 ،2012 ،ص41.

[2] اتفاقية بموجبها ينتقل المواطنون بين الدول المنظمة للاتحاد الاوروبي

معاهدة لشبونة والتطور الأخير للاتحاد الأوروبي: اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، بغية إقرار معاهدة تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه، وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام 2005. فنصت معاهدة لشبونة على[1]:

1. حقوق موسعَّة لبرلمانات الدول الأعضاء.
2. سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالانحباس الحراري.
3. إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن.
4. ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف السنة، عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر نصف عام.
5. وقد هدفت معاهدة لشبونة إلى إيجاد منصب رئيس طويل الأجل للمجلس الأوروبي، وتعزيز اتفاقية للدفاع المشترك.

المطلب الثاني: عوامل تطور الاتحاد الاوروبي

لقد تطور الاتحاد الأوروبي بمراحل زمنية مختلفة وعلى الرغم ان الهدف الرئيسي من انشاء اتحاد هو هدف اقتصادي بحت الا انه مع تطور الاتحاد أصبحت الأهداف المرجوة اليه تشمل جميع المجالات السياسية والثقافية والتعليمية، ولقد حددنا أهداف الاتحاد في النقاط التالية:[2]

- ✓ تعزيز السلام وقيمه ورفاه مواطنيه وعرض الحرية والأمن والعدالة دون حدود داخلية.
- ✓ تقوية التنمية المستدامة القائمة على النمو الاقتصادي المتوازن واستقرار الأسعار، والاقتصاد السوق تنافسية للغاية مع العمالة الكاملة والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

[1] المرجع السابق، ص42 .

[2] https://europa.eu/european-union/about-eu/eu-in-brief_en

- ✓ احترام التنوع الثقافي والعرقي للشعوب الأوروبية كالمحافظة على هوية المواطنون المحليون.
- ✓ تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ✓ تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي والتضامن بين دول الاتحاد الأوروبي وتأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي تكون عملته هي اليورو.

وعليه تم تحديد قيم الاتحاد الأوروبي المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي في مجتمع يسود فيه الاندماج والتسامح والعدالة والحرية وفق قيم:

كرامة الإنسان: كرامة الإنسان مصونة. يجب احترامها وحمايتها وتشكل الأساس الحقيقي للحقوق الأساسية.

الحرية: تمنح حرية التنقل للمواطنين الحق في التنقل والإقامة بحرية داخل الاتحاد والحريات الفردية مثل احترام الحياة الخاصة وحرية الفكر والدين والتجمع والتعبير والمعلومات محمية بموجب ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

الديمقراطية: يقوم عمل الاتحاد الأوروبي على الديمقراطية التمثيلية أن تكون مواطنًا أوروبيًا يعني أيضًا التمتع بالحقوق السياسية لكل مواطن بالغ في الاتحاد الأوروبي الحق في الترشح والتصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي يحق لمواطني الاتحاد الأوروبي الترشح والتصويت في بلد إقامتهم، أو في بلدهم الأصلي.

مساواة: المساواة تتعلق بحقوق متساوية لجميع المواطنين أمام القانون مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو الأساس لجميع السياسات الأوروبية وهو أساس التكامل الأوروبي هذا ينطبق في جميع المجالات أصبح مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي جزءًا من معاهدة روما في عام 1957وعلى الرغم من عدم المساواة التي لا تزال قائمة، فقد حقق الاتحاد الأوروبي تقدماً ملحوظًا.[1]

[1] مرجع سابق.

القانون: يعتمد الاتحاد الأوروبي على حكم القانون وكل ما يفعله الاتحاد الأوروبي يرتكز على المعاهدات التي وافقت عليها دول الاتحاد الأوروبي طواعية وديمقراطية يتم دعم القانون والعدالة من قبل القضاء المستقل أعطت دول الاتحاد الأوروبي الاختصاص النهائي لمحكمة العدل الأوروبية التي يجب احترامها من قبل الجميع.

حقوق الانسان: حقوق الإنسان محمية بموجب ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية يشمل ذلك الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو الميل الجنسي أو الحق في حماية بياناتك الشخصية أو الحق في الوصول إلى العدالة.

تشكل هذه الأهداف والقيم أساس الاتحاد الأوروبي وهي منصوص عليها في معاهدة لشبونة وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في عام 2012، حصل الاتحاد الأوروبي على جائزة نوبل للسلام للنهوض بأسباب السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يتكون الإتحاد الأوروبي من مجموعة من المؤسسات الأولى تمارس مهام تنفيذية وأخرى تمارس مهام الرقابة على نشاطات الإتحاد وهذه المؤسسات هي:

المجلس الأوروبي: تم إقراره في قمة باريس 1974 تم إقراره على انه مجلس يتألف من قادة الدول ورؤساء الحكومات في رؤساء الجهاز التنفيذي في الدول الأعضاء إضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية ويترأس المجلس قائد أو رئيس وزراء الدولة المناط بها رئاسة الإتحاد ثم تحديد صلاحيته بأنه يجتمع في دورات عادية مرتين في السنة لتحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي وتكون رئاسته دورية لمدة 06 أشهر بين الدول الأعضاء[1]، ويضع اللائحة الخاصة باللجان

[1] مخلد عبيد المبيضين،ص69.

المنصوص عيها في المعاهدة كما يحدد الرواتب والعلاقات ورواتب التقاعد لأعضاء في الهيئات الأخرى كما يتيح تلقي مدخلات مباشرة من رؤساء الدول أو الحكومات.

المجلس الوزاري: يضم وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد، ويجتمع فيه وزراء الخارجية وإن لزم الأمر وزراء الدفاع، من صلاحياته أنه يبت في القضايا التفصيلية ويتخذ القرارات بشأنه بناء على التوجهات العامة التي رسمها المجلس الأوروبي، ويختص بالقرارات بناء على المشاريع المقدمة من طرف المفوضية ولا يمتلك المفوضية صلاحية المبادرة وإنما تكتفي بالمشاركة، ويعتبر المجلس واحد من هيئتين تشريعيتين في الإتحاد الأوروبي، ويشارك بشكل متزايد في السلطة مع البرلمان الأوروبي.

المفوضية الأوروبية: تنص المادة 08 من معاهدة ماستريخت على إشراك المفوضية باعتبارها شريكة للدول الأعضاء داخل المجلس الأوروبي وهي الهيئة القيادية في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من جانفي 2007 تضم 27 مفوضا كما يعتبر بمثابة المحرك والمسير للحكومة الاوروبية مدة خدمة أعضاء المفوضية هي 05 سنوات، ويتمتع المفوضون بالاستقلالية وهم يمثلون مصالح الإتحاد الأوروبي. كما لا يجوز لهم تلقي أية أوامر أو توجيهات من الدول الأعضاء[1]، ويتوجب على البرلمان الأوروبي التصويت على مفوضية جديدة كاملة وليس بشكل جزئي يتمتع بصلاحيات واسعة حيث تشارك المجلس الأوروبي في إعداد القرارات والتحضير للاجتماعات وفي مناقشة القضايا المطروحة ووفقا لهذه المادة فهي تتمتع بصلاحيات في المبادرة واقتراح القرارات على غرار الدول الأعضاء في المجلس ويخلف وضعها عما هو عليه في الأمور الداخلية للجماعة حيث تتمتع بصلاحية المبادرة وتقديم الاقتراح مما يعني بأنها الجهة الوحيدة التي يحق لها تقديم المقترحات والقرارات التي يقررها المجلس .

البرلمان الأوروبي: إن الإتحاد الأوروبي كوحدة واحدة ليس مجرد تعاون لأنه يحتوي على نظام حكومي متكامل وأن الإتحاد الأوروبي هو منظمة فوق قومية وبداية لقيام اتحاد فدرالي أوروبي،

[1] مرجع سابق،ص70

والبرلمان الأوروبي هو الهيئة البرلمانية للإتحاد الأوروبي يضم نوابا يتم انتخابهم بشكل سري من مواطني الدول الأعضاء في الإتحاد وقد أجريت أول انتخابات عامة مباشرة للبرلمان الأوروبي في 1979، ويشغلون 732 مقعد منذ ماي 2004، ولمدة 04 سنوات، ويتكون البرلمان الأوروبي من مجلس واحد يضم ممثلين من كل دولة عضو بناءا على عدد السكان في كل دولة بالإضافة إلى الانتخابات المحلية والوطنية في الدول الأوروبية له صلاحيته تشريعية حيث لا تعلو التشريعات الوطنية للدول الأعضاء فوق البرلمان الأوروبي فهو الذي يضع مسودات القوانين في الدول الأعضاء بما يسمى **بما بعد السيادة** ويحق للبرلمان الحصول على معلومات وبيانات من الأجهزة الأخرى، وله دور استشاري إذ يترتب على رئاسة الإتحاد أن تستشيره فيما يتعلق بالخبرات الإستراتيجية العامة والتي بعلم اعتمادها ويحق له مناقشة المجلس دوريا وقد تزايدت صلاحيات وحقوق البرلمان الأوروبي تدريجيا مع تطور الاتفاقات والمعاهدات وتنامت بالتالي سلطة وأهمية السياسة شأنه في ذك شان البرلمانات الوطنية، ثلاث مهمات أساسية وهي حقوق سن القوانين، وإقرار الموازنة والرقابة، وأخيرا فإن البرلمان يناقش دور تطوير السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية[1].

محكمة العدل الأوروبية: تتكون من 15 قاضيا و07 محامين تمتد مهمتهم 06 سنوات، تراقب محكمة المجموعة الأوروبية ومقرها لكسمبورغ مهمتها أنها تسمح للخلافات المتعلقة بأنظمة الإتحاد وتستطيع إجبار الحكومات الوطنية على تغيير قراراتها وقوانينها للتماشي مع سياسات الإتحاد الأوروبي كما تضطلع بمهمة إصدار القوانين المشتركة والالتزام بها، وتع[2]د محكمة العد الأوروبية أعلى محكمة استئناف بالنسبة لمشاك الإتحاد وقراراتها دائما توضيح القضايا القانونية الوطنية الخاصة بالمنازعات حيث يظهر وجود تضارب بين القانون الدولي وقانون الإتحاد.

[1] مرجع سابق،ص71

[2] حسن نافعة: أوروبا في مطلع قرن جديد(القضيا والاوفاق)،مؤسسة عبد الحميد شومان:عمان،2002،ص77 .

الأمانة العامة: تمثل رئاسة الإتحاد الأوروبي في كل ما يتعلق بأمور السياسة الخارجية المشاركة، وكل ما يتعلق بالقضايا الدفاعية الامنية وتشير المادة 08 من معاهدة ماستريخت إلى منح الأمن العام صلاحية تمثيل السياسة الخارجية الأمنية المشتركة على الساحة الدولية.

هيئة الحسابات الأوروبية والبنك الاستثماري الأوروبي: تتجلى المهمة الرئيسية هيئة الحسابات الأوروبية في لكسمبورغ في مراقبة التنفيذ الكامل خطط موازنة الإتحاد الأوروبي حيث تختص بالرقابة أما ابنك المركزي الأوروبي فمنذ يناير 1999 يعتبر البنك المركزي ezb في مدينة فرانكفورت من صلاحياته تنفيذ السياسة النقدية في منطقة التعامل باليورو، ويعتبر العنصر الأساسي في نظام اليورو في النظام الأوروبي للمصارف المركزية.[1]

المجلس الاقتصادي والاجتماعي: يتكون من 225 عضو يجتمع كل سنة لتقديم حصيلة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخاص بمواطني الاتحاد، مما يعني إصلاح المشاكل الأوروبية السياسية في مسائل الأمن الفردي، وغير ان تتفاوت الدول الأوروبية في تقبلها لعناصر فوق قومية في الإتحاد حيث أن توحيد العملة الأوروبية باليورو منذ سنة 2000 كان الهدف منها هو تكوين بنك مركزي واحد. ولقد حاول الإتحاد الأوروبي بهذه التعديلات الهيكلية إضفاء نوع من الاستقلالية عن القرارات الخاصة بالدول الأعضاء وكذا من إجراء تغييرات عميقة في مستوى صنع القرار، لكن الأمر يبدو وعلى العكس فقد أدى هذا الزخم الكبير من الهياكل إلى تعدد صنع القرار المؤسسي الأوروبي الذي خرج في إطاره المبسط القائم على اجتماعات القمة الأوروبية أو وزراء الخارجية إلى وجود أطراف فاعلة جديدة للمفوضية.

[1] مرجع سابق، ص79 .

العضوية وطريقة التصويت في الإتحاد الأوروبي: لم يضع الاتحاد الأوروبي في البداية أية شروط لانضمام الدول المرشحة للعضوية، ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقية المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد، دفع مجلس الاتحاد الأوروبي عام 1993 إلى وضع ما يعرف بشروط كوبنهاغن وهي شروط سياسية فعلى الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وشروط اقتصادية بوجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد وشروط تشريعية على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.[1]

يُقسّم الاتحاد الأوروبي الدول إلى دول أعضاء، ودول مرشحة:

الدول الأعضاء: وتتمثل في 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي قبل إجرآت خروج بريطانيا وهي كالتالي: ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمارك، بريطانيا، إيرلندا، اليونان، اسبانيا، البرتغال، السويد، النمسا، فنلندا، إستونيا، بولندا، التشيك، سوفيكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بلغاريا، رومانيا وكرواتيا.

الدول المرشحة: وهي الدول التي تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتسعى لتلبية متطلباته للانضمام له وهي: جمهورية مقدونيا، وتركيا.[2]

[1] ايمن حبيبة: الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية ،جامعة العربي تبسي ، تبسة،2016/2015،ص21 .

[2] مرجع سابق ،ص90.

اما التصويت فيتم في المجلس الأوروبي إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة، وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه، تملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات بتناسب مع زيادة عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة، ويبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 27،72% من الأصوات.

خلاصة الفصل الأول

بعد كل فترة زمنية في التاريخ تبرز حاجة المجتمعات لتأكيد ذاتها، أو مراجعة انتمائها، المجموعات البشرية تؤطر هذا الانتماء بملامح المشتركات الإنسانية والثقافية فيما بينها، وتسمي هذا الانتماء بما يدل على الهوية كمضمون المواطنة ومفهوم الهوية، هدف المفاهيم السياسية الحديثة، برزت ضمن اطر من الروابط والمصالح المشتركة سوى الجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة، هي من الروابط الأساسية وفي بعض الأحيان لتشكل وبلورة الهوية، في حين انها تعبر الهوية إلى أوسع من ذلك أو تتمحور على نطاق معين على حسب حالتها.

اما في السيادة فنستطيع القول إن السيادة السلطة العليا مطلقة للدولة فقط وأن ارادة الشعب هي أمر واقع تتجسد في السيادة السياسية وهي سلطة دائمة ملازمة للدولة، وقد تتفق احيانا السيادة الفعلية والسيادة السياسية إلا أن السيادة الفعلية تبقى هي السلطة الواقعية سواء كانت قانونية أو غير قانونية، أو أنها تعبر عن ارادة الشعب أم لا، كما أن السيادة السياسية تتحول الى سيادة شرعية اذا انتظمت بقانون وآليات الدولة.

يعتبر الاتحاد الاوروبي نموذج لتكامل الدولي عن طريق التخطيط الاستراتيجي لتطوير الهياكل والتنظيمات التي تصب في مصلحة كل الدول بنفس القدر ومواجهة الأزمات وخلق بيئة مناسبة للعيش في سلام ورفاهية، تشكل الاتحاد الاوروبي بعد عديد المحطات التي سمحت له بتعديل ومراجعة فكرة بناء نظام اقتصادي موحد إلى فكرة بناء الدولة الموحدة ذات طالع ثقافي وهوياتي.

الفصل الثاني

مستويات الهوية وتأثيرها على بناء السيادة في دول الإتحاد الأوروبي

الفصل الثاني:

مستويات الهوية وتأثيرها على بناء السيادة في دول الاتحاد الاوروبي

تمهيد:

تتمثل الدراسة في هذا الفصل تحديد مستويات الهوية الاوروبية، وماهية مكونات الهوية الأوروبية بشكل خاص فالهوية الأوروبية ليست فقط مسألة مثيرة للاهتمام من الناحية العلمية، ولكنها أيضًا مسألة مهمة من الناحية السياسية، فبعد مرور ستين عامًا على توقيع معاهدة روما، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه لأول مرة يواجه مخاطر تهدد وجوده هذا التكتل الذي يعد مشروعًا محدودًا وغير مكتمل لأن التكامل الاقتصادي لأوروبا لم يرافقه اتحاد سياسي حقيقي فوق وطني وتكامل ثقافي أكبر ويرجع عجز التمثيل الديمقراطي والتكامل الثقافي إلى حقيقة أن عملية المجتمع تعتمد فقط على العقلانية الاقتصادية وليس على الشعور بالانتماء المشترك ،بينما تشكل الهوية ازمة على مستوى السيادة في دول الاتحاد الاوروبي وعليه قمنا بتحديد منطلقات الهوية الاوروبية وتادخلها في الحياة السياسية من ثم تأثيرها على سيادة دول الاتحاد الاوروبي وموقف الاتحاد الاوروبي منها ،خاصة ان اشكالية الهوية خلقة ما يعرف بالحركات الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي.

البحث الأول: مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي

قضية الهوية في أي مجتمع أو أمة، هي مبرر وجودها وقيمتها وتاريخها، وعندما تتنازل أمة ما عن هويتها، فهي تفرط في تاريخها وقيمها ومستقبلها هذا المنظور التقليدي الذي ساد اوروبا قديما غير انه تغير مع تغير الواقع الدولي ومع انصهار الهوية داخل مجتمع أكبر سمح بظهور بوادر لهويات مشتركة تشمل أكبر حيز من الافراد وعلى ضوء ذلك ندرس مستويات الهوية في اوروبا من اجل معرفة مدى تكيف الهوية مع الواقع التكاملي الاوروبي

المطلب الأول: تحديد مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي

الهوية في دول أوروبا لديها طابع يميزها على باقي دول العالم، ويتمثل ذلك في وجود اتحاد يضم كل دول أوروبا بالتنوع الثقافي بين تلك الدول من ناحية اللغة أو العادات أو في طابع الهوية، ولذلك تم تحديد مستويات الهوية في أوروبا على النحو التالي:

الهوية الأخلاقية العالمية: النموذج الأول هو تعريف الهوية الأوروبية من حيث عالمية القيم الانسانية مثل تلك الخاصة بحقوق الانسان أو كالعدالة والحرية التي بشكل عام يمكن أن ترتبط بالتراث الليبرالي الديمقراطي للعالمية الأخلاقية فالتكامل الأوروبي قام على أسس وقيم ديمقراطية واحترام الاشخاص وتسامح الاختلاف والاعتدال في السياسة ولقد شهدت عدة معاهدات [1]على ذلك مثل معاهدة باريس1951م ثم اعلان حقوق الانسان والذي يعبر على الحقوق الاجتماعية للمواطن في هذا العالم أما في 1981م جاءت فكرة تحقيق جنسية في الاتحاد الاوروبي لتولد من هذا النوع من الهوية ،هوية بطابع عالمي غربي وتتمثل بين الاخلاق وروح الرأسمالية فهذه الهوية لا تتعارض مع الهوية الوطنية لكن

[1] Christopher K. Connolly. Independence in Europe: Secession, sovereignty and European union. Virginia University. 2013. page 24.

المشكلة في هذا النموذج بأنه عالمي أكثر من أوروبي صحيح بأنه لا يتعارض مع هوية الدول الأوروبية لكن أهمل الجانب الثقافي لدولهم خاصة في وجود تعدد في الثقافات بين تلك الدول.

العالمية بعد القومية الأوروبية: يتمثل هذا المستوى في تحديد القيم الأوروبية بأشكال شمولية مما كانت عليه في النموذج الأول ويتم التعبير عن الهوية الأوروبية في هذا النموذج بين المعايير والمؤسسات السياسية والقانونية ولكن بطريقة لا تقللهم أبدا الى المستوى الملموس، ويرتكز هذا المستوى على الوطنية الدستورية التي تضع اقامة مؤسسات مشتركة بين الدول التي تضمن قيم كل من تلك الدول الأوروبية فهو يركز على الانجازات المؤسسية والمعرفية المحددة لتراث الأوروبي ومنه فالمستوى الأول يركز على الأخلاقية البحتة فان هذا الثاني يضيف عليها الطابع القانوني ،لكن الصعوبة في هذا المستوى لا يمكن نقل هذه الهوية في الدول التي كانت اشتراكية كما أنه لا يمكن تطبيقه في الاتحاد الاوروبي بما في ذلك الدستور لأن الدستور يستند الى الدولة القومية والاتحاد الأوروبي ليس دولة ولأمة موحدة، ليبقى هذا النموذج يركز على ثقافة النقد ويهتم بالحضارة المدنية واهمال التقاليد وكل ما يرتبط بالتقاليد القديمة. [1]

الخصوصية الثقافية الأوروبية: يعد النموذج الأول نموذج عام على الأخلاق، والثاني قائم على القانون بينما هذا النموذج يستند على أولوية الثقافة أي التراث الثقافي هو أساس الثقافة الأوروبية كما هو موضح في التقليد الفيدرالي الأوروبي وأنواع معينة من القومية الأوروبية فالهوية[2] تمثل مسألة ثقافية بين ثقافة عالية من حضارة وثقافة شعبية منخفضة مثل الثقافة الاقليمية والثقافة الوطنية ،الهوية الأوروبية كما يرى الباحث "**دانيي لدي روجيمنت**" بأن تنوع أوروبا في الهوية شكل هوية سميكة تمثل أعلى نقطة من الوحدة ويظهر ذلك على الرغم من وجود العديد من الحضارات التي سيطرت على أوروبا منذ عصور

[1] مرجع سابق، ص25.

[2] سليم دحة: الهجرة المغاربية ومسألة السيادة في الدول الأوروبية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر 2019/2018.ص،131و130.

سابقة كالحضارة اليونانية والرومانية لكن بزوالها رجع الأوروبي الى ثقافته وفي عام 1973 تم اعلان الهوية الاوروبية في كوبنهاغن ،هذا الاتفاق تم توقيعة من تسع دول أعضاء قائمة على التنوع الثقافي بصيغة الجمع الى حضارة اوروبية مشتركة قائمة على تراث مشترك وعادات متجانسة وقيم منصهرة ،أما في معاهدة ماستريخت 1992م فقد غاب مصطلح الحضارة الاوروبية وظهر مصطلح الهوية الأوروبية لأن مصطلح حضارة يعبر عن توحيد العديد من الهويات والثقافات في حين يعبر مصطلح الهوية على ثقافة واحدة.[1]

مستوى البرغماتية الأوروبية: لا يركز هذا النموذج من الهوية على الثقافة، بل يذهب في التأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات الأوروبية فلقد أدى النمو في السياحة الدولية وكذا الاسواق المشتركة وتراجع المراقبة على الحدود الى فتح فضاء من الروابط القوية بين الثقافات الوطنية والهوية الأوروبية على أسس منفعية ،بحيث تعد المنفعية الأكثر رواجا في التفاعل بين الدول الأوروبية، والدليل تصويت الشعب البريطاني الخروج من الاتحاد وذلك لأن الشعب ربطها بمسألة الربح والخسارة اي ان الفرد يستطيع التنقل بين المستوى الاوروبي والمستوى القومي كل ما دعت إليه الحاجة.

انطلاقا من ذلك تمثل النماذج الأربعة مستوى الهويات الاوروبية ومدى تأثيرها على المواطن الأوربي من جهة ومدى ولائها للبناء الأوروبي كما ان الهوية الأوروبية لم تستطيع ان تنافس الهوية الوطنية.[2]

[1] Delanty Gerard. **Models of Eurapeam identity**. Amesterdam : center of European politics and society , 2002.p350.

[2] مرجع سابق، ص133.

جدول1: يوضح مستويات الهوية في الاتحاد الاوروبي

	الوسيلة السياسية	احتمال التعميم	القدرة على الثبات
الأخلاقية العالمية	الديمقراطية والليبرالية	احتمال محدود التعميم	قدرة عالية على الثبات
العالمية بعد القومية	الجماهيرية المدنية	احتمال كبير لتعميم	قدرة محدودة من الثبات
الخصوصية الثقافية الأوروبية	الفيدرالية الأوروبية	احتمال محدود لتعميم	ثبات الثقافات الوطنية
مستوى البرغماتية الأوروبية	الديمقراطية الاجتماعية	احتمال كبير للتعميم	قدرة عالية على الثبات

جدول1 : سليم دحة الهجرة المغاربية ومسألة السيادة في الدول الأوروبية، مذكرة دكتوراه تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 2019/2018.

يتضح من الجدول السابق بأن الأخلاقية العالمية ترتكز على المبادئ والقيم الليبرالية كالديمقراطية والحرية إلا أن احتمالات تعميم هذا المستوى من الهوية تضل محدودة وتنحصر فقط على القارة الأوروبية ،فعلى الرغم من توسع الاتحاد الأوروبي الا أنه لم يسمح بضم تركيا مثلاكما أنه له القدرة على الثبات التي يستمدها من ارتكازه على القيم وارتباطه بالاقتصاد الرأسمالي، وهذا الأمر يجعل الهوية الأوروبية الشمولية قوية في مواجهة الهويات المماثلة كالهوية اللاتينية والآسيوية ويراهن دعاة الهوية ما بعد القومية على نجاح المؤسسات فوق القومية في كسب ولاء الجماهير الأوروبية ذات الحس والوعي المدني وهم بذلك يمتلكون احتمالا كبيرا لتعميم الهوية التي ترتكز على التكامل حيث لايزال هذا النموذج التكاملي الأكثر نجاحا على المستوى العالمي والذي دفع العديد من الدول الى سلوك النهج الأوروبي في توحيد الاستراتيجيات وبناء مؤسسات تكاملية ،لكن رغم القدرة على التعميم الا أن مستوى الهوية ما بعد القومية واجه اشكالية البقاء في ظل بقاء الهوية الوطنية راسخة في الاتحاد الأوروبي لأن غاية التكامل النهائية هي توحيد الشعوب تحت قيادة سياسية واحدة يرتبط مستوى الخصوصية الثقافية بالبعد الوطني للهوية،[1] حيث يثبت التاريخ الأوروبي صمود الهوية الوطنية وبقائها في مواجهة ثقافات الإمبراطوريات الثقافية

[1] مرجع سابق، ص134

دعاة هذا المستوى من الهوية يتنبئون بنجاح الأوروبيين في بناء وحدة فيدرالية تضم الهويات المختلفة في أوروبا استكمالا للمسار التكامل الأوروبي الذي تطور عبر الزمن من مرحلة التعاون الاقتصادي الى الاتحاد الأوروبي ،ثم التواصل ضمن فضاء شنغن والعملة الموحدة ،الا أن المراحل التي وصل اليها الاتحاد الأوروبي تعد الى الآن استثناء ،حيث لم تصل التجارب الأوروبية للتكامل، ولا بحتمية ووصولها الى المرحلة الفيدرالية في ظل ثبات وقوة الثقافات الوطنية ،أما المستوى الأخير للهوية الأوروبية يركز على الطابع النفعي لدى الشعوب والقيادات الأوروبية، حيث تعد رفاهية وازدهار المجتمع داخل الدولة في أوروبا فالهدف الاقتصادي والسياسي هو الأهم لدى المجتمع وصانع القرار، كما يقدم دعاة الهوية البرغماتية مبررات انتشارها وتعميمها في تركيزها على المنفعة التي تجعل المصلحة الوطنية مقدمة على الطموح التكاملي، يظل هذا المستوى من الهوية ثابت وقويا ،بسبب دعوته لاختيار ودفاعه عن مركزية دور الشعوب الأوروبية في نشر الحضارة والتقدم في العالم.[1]

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من إشكالية الهوية:

ينحصر فهم الأوروبيين للاتحاد الأوربي في عدة مواضيع تخص كل جوانب الحياة المدنية التي تربطهم بالدولة كفاعل تنظيمي والاتحاد الأوروبي كتكتل سياسي اقتصادي ويتعدى ذلك عند البعض الى التكتل الاجتماعي الثقافي، فحسب دراسة اجرها مركز دراسات الألماني للقومية بميونيخ حول انتماء المواطن للاتحاد الأوروبي فكانت الآراء تنحصر بين أقلية ترى بأن أوروبا الاتحاد فضاء جغرافي ونموذج للحضارة غير أن الأغلب يرونها لآلة اقتصادية فيما الباقي اعتبروها رؤية سياسية اما عند اسقاط المنظور العام للاتحاد الأوروبي على الهويات المتنوعة والمتعددة وانعكاسها في إطار الدولة القومية التي يحددها "**ماكس فيبر**" باعتباره المنظمة السياسية الوحيدة التي ولدت من الحداثة إن أوروبا كمشروع سياسي تتحدى بلا شك تاريخ الدول القومية، وتقاليدها السياسية وسيادتها وبتالي

[1] مرجع سابق، ص135

تتحدى هوية الدولة القومية او الوطنية، ويثير نقاشات حول تشكيل هذا الكيان الجديد للدول الأعضاء التي تشارك في هذا المشروع ببذل عديد الجهود المختلفة لإثبات رغبتهم في العيش معا هذا الذي يحتم عليها تقديم تنازلات قد تصل إلى الحد الهوياتي لداعم مشروع الاتحاد الأوروبي كبنية موحدة، فيبحث المؤرخون عن الماضي المشترك كما يتم التحقق من صحة تاريخ الحضارات في محاولاته لدحض كل العراقيل في سبيل بناء رجعية تاريخية تساعده في مشروعه التكاملي ،تسعى أيضا المنظمات الأوروبية إلى مراجعة المحاضرة والكتب في المناهج التعليمية في أوروبا سعيا منهم إلى البحث عن أليات ناجعة حول كيفية إرسال الهوية الأوروبية إلى أجيال الشباب واعادة النظر في دور التاريخ وكيف يتم تدريسه في الدول وكيفية تأثيره على رسم مستقبل الدولة ومستقبل الفرد داخل الدولة، وفي هذه الحالة فإن الاتحاد الأوروبي يرى أوروبا مستقبلاً بهوية جديدة وهي الهوية الأوروبية، غير ان ذلك لا يزال بعيد تحقيق خاصة في محاولة مقاربة البناء التاريخية فحسب رؤية "**إدغار موران**" لمستقبل الهوية في الاتحاد الأوروبي مشروع يجب الايمان به من قبل مجتمعنا بالتأكيد الرؤية الأوروبية لا تخرج من ماض يكذب، لا يجب أن نكون خجولين من ماضينا لأنه مستقبلنا الذي يتطلب ذلك فيحول في ذلك عدم اليقين من ماضي إلى ملجأ من اجل مستقبل موحد من منظور ان الهويات مبنية ووضعت خلال عملية تشكيل الدول القومية هذه الدولة التي تسلم مستقبلها للاتحاد، بالتالي المناقشات التي لا حصر لها والأسئلة حول الآثار المترتبة على مساحة سياسية جديدة للهويات الوطنية والإقليمية واللغوية ودينية هي في الواقع تثبيط لمستقبل الهوية الأوروبية، غير ان هناك أطروحات تدعوا الجمع بين أيديولوجية أوروبية ذات بعد هوياتي مع الخصائص الثقافية والتاريخية التي تميزها كل دولة قومية غير انها تواجه مشكلة كيفية الاختيار بين المصالح الاقتصادية وإرادة سياسية مشتركة من جهة وسيادة الدول والتقاليد السياسية من جهة أخرى وكيفية تقارن التعددية والشعور المعقدة [1]بالانتماء للأفراد

[1] مرجع سابق، ص136

والجماعات والشعوب بناء هوية سياسية أوروبية مزعومة، أو بالأحرى، إلى إثارة الهوية الأوروبية كمجال سياسي جديد للعمل وتحفيزي لخدمة الاتحاد بالاعتماد على تمييز بين الهوية الفردية والعامة في مقابل الهوية المؤسساتية التي تخضع لرجعية تبعية الدولة لكيان سياسي معين كمثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، من اجل بناء هوية عامة الأوروبية عن طريق تحديد مركبات هذه الهوية ومزامنتها مع الثقافة السياسية الأوروبية التي فيها الهويات الأخرى بكل الاختلافات العرقية والدينية والإقليمية وحتى الوطنية ومنه ستكون هوية خاصة تخدم الاتحاد ومصالح أفراده

المطلب الثالث: التعددية الثقافية في مواجهة الهوية المشتركة

التعددية الثقافية التي يمكن تمييزها كشكل جديد من أشكال سياسة التنظيم وتحويل التنوع الثقافي والوطني إلى حق قائم على المساواة، والتعددية الثقافية الإقليمية المختلفة والهويات الثقافية تظهر كعلامات سياسية في واقع كثير من الدول، مع الأخذ في عين الاعتبار العديد من الثقافات التي تريد أن تكون لها ارض ورقعة جغرافية ولكن في كثير من الأحيان لا تتفق مع سيادة الدولة القائمة، يمكن للمرء أن يتخيل التقسيمات الإقليمية جنبا إلى جنب مع التعددية الثقافية التي هي غالبا ما يتم تحليلها في إطار الدولة القومية لبناء سياسية قد نفترض أن التعددية الثقافية ولدت من التنوع الأولي قد يصبح في الحقيقة نظرية صريحة لهوية أوروبية قائمة على التعدد والتنوع الثقافي والهوياتي، غير ان مصطلح "التعددية الثقافية" يفسح المجال للارتباك فيمكن أن يكون فتح التنوع الثقافي، بأي مجتمع على المستوى الوطني تفسح المجال للإيديولوجية لتوغل داخل الاتحاد عندما يؤدي التنوع إلى التخصص لتعبير عن الهوية التي تمتد إلى المجال العام ثم إلى المجال الإقليمي والدولي، وبالتالي تحدي القوى الموحدة والسلامة الثقافية وأمن الهوياتي للأمم،[1] من الواضح ان نشأت أوروبا الموحدة بالبداية من التعددية

[1] محمد سعيد عبد المنعم: الفكرة القومية بين المفهوم الديني والمدني (دراسة بتاريخ الفكر السياسي في مصر)،رسالة ماجستير في التاريخ، كلية البنات للأدب والعلوم، جامعة عين شمس ،2010/2009، ص12 .

بحكم الواقع: التنوع اللغوي والتنوع الثقافي (الوطني والإقليمي والأغلبية والأقليات) فضلا عن التنوع المؤسسي الذي يحمل كل منها ثقافية قوية والتقاليد السياسية الغير مشتركة غير ان المشروع السياسي الأوروبي لا يمكنه تجاهل هذه التعددية التي تعد بالضرورة ثقافات قومية مختلفة في نفس الوقت يحاول خلق أليات مشتركة لإظفاء تربط ثقافي اكثر في الاتحاد.[1]

[1] مرجع سابق، ص13

المبحث الثاني: آليات تأثير إشكالية الهوية على دول الاتحاد الأوروبي

قد يرى البعض ان التجربة الاوروبية محاولة تكاملية بين مجموعة من القوميات لكل منها خصائصه وهويته الثقافية والقومية، بحيث استقر بصورة جمعية لدى أطراف التكامل الاوروبي وعي بان التكامل ليس الية اضعاف للهوية بل هو داعم للترحيب والتنوع الثقافي والقومي وازالة الفرقة والتنافر، لكن ما يجود به الواقع أمر مخالف فقد اثرة الهوية في كثير من أليات عمل الاتحاد:

المطلب الأول: الألية الاقتصادية (الأزمات الاقتصادية)

التحديات الاقتصادية وازمة الهوية شكلت فرصة لوصول الحركات ذات البعد الهوياتي في العديد من الدول الاوروبية هذا ما يجعل الوحدة عرضة للانكماش، فالحركات الانفصالية في كل من اسبانيا وفرنسا واسكتلندا سابقا، والطموح القومي لدى احزاب اليمين الفرنسية واليونانية اضافة الى التمايز الهوياتي في اوروبا الشرقية، كل هذه المعطيات تتفاعل وتتأجج بسبب الاوضاع الاقتصادية لسياسات التقشف أو العقوبات المالية والاقتصادية احيانا فإننا نجد الاتحاد تحت وطأة عدة مؤثرات[1] اقتصادية منها:

- ✓ قلق الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا ازاء كسل شركاهم خاصة من الدول المنظمة حديثا.
- ✓ الارادة البريطانية للانسلاخ من واجبات العضوية بسبب عبئ المواطن الغير بريطاني عليه.
- ✓ الحفاظ على المزايا الاقتصادية لليونان واسبانيا وشعبيهما المنددين بسياسات التقشف.

وعليه يمكن القول أن الدول الاوروبية قد عكفت على اعتماد المقاربة الاقتصادية كأداة للتكامل وتحجيم التعدد الثقافي والبعد الهوياتي والتنازل من السيادة لصالح المؤسسة الاوروبية تطبيقا للنظريات التكامل، والغاية من هذا الطرح هي التعامل مع الهوية والحد من فاعليتها في اشعال الحروب، وذلك بتغليب الاقتصاد على السيادة والسياسة، ونستدل بذلك بان النعرات الانفصالية والمنادات بالخروج من الاتحاد لم تتزامن الا في وقت الازمة الاقتصادية الاوروبية واطلاق سياسات التقشف وبذلك يصح القول بان الجوانب التقنية والفنية والتعاون الاقتصادي وتعدد وتنوع محاولات التكامل تؤدي امتصاص الجانب

[1] عبد المجيد عبد المطلب :الاقتصاد العالمي (الاليات الخصائص و الابعاد)،مكتبة النهضة المصرية،ط1، 1998،ص106 .

السلبي للهوية القومية أو هوية الاقليات أما نقل السيادة الى مركز اخر فانه يسهم في الاستثمار في الخبرة الاتحادية خاصة وان الدول الاوروبية اغلبها شاركت في اتحادات سواء بالرغبة او الاكراه، اضافة الى اعطاء المحليات دور مهم يعطيها قدر من حرية الحركة على اساس ان الاتحاد يملك القدرة على تفهم دوافع الجماعات المحلية وتلبية احتياجاتها، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الامكانات التي يتيحها المركز القطري لتلبية المصالح ذات الطابع المشترك او العام الذي يربط بين جميع المواطنين في المصلحة الاقتصادي وبتالي نستخلص ان الجانب الاقتصادي محرك اساسي للهوية بموجبه تتقدم وتتراجع تأثير الهوية الوطنية مقابل الرفاه والوظيفة، اذ ان التمايز يصبح حسب المستويات الاقتصادية والتقنية، وعليه فإن أوروبا نجحت الى حد كبير في امتصاص الهويات بجعلها تتكامل في بيئة اقتصادية، لكن هذا لا يعني نهاية التعصب والشعور بالانتماء، اذ ان المشاكل الاقتصادية تتزامن ورجوع النزعة القطرية سيطرح مشكل الهوية والتفكك والانفصال وهو ما بدأت تشهده اوروبا مؤخرا من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ومطالبة العديد من الدول الاوروبية بالانفصال عن الاتحاد الاوروبي، وهذا يدل على ان الهوية الاوروبية لم تستطع الوصول الى مستوى توحيد الهوية ان لم تستقر وتتجنب الازمات الاقتصادية ومنه يمكننا ان نخلص الى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر التكامل الاقتصادي الارضية الخصبة لتعايش الهويات والثقافات والقابلية فيما بينها.
- ✓ تتعامل المستوى الاقتصادي لدولة الوطنية مع الهوية بحساسية بالغة وتسعى الى امتصاص فعاليتها بصهرها في اقتصادي جيد.
- ✓ يعتبر النجاح الاقتصادي من أهم الشروط الواجب توفرها لدمج القوميات والهويات.
- ✓ تأسيس نظام اقتصادي قوية يسهم في دمج الاقليات والثقافات في المجتمع سواء بالإكراه او بالإغراء
- ✓ تتزايد النعرات الانفصالية والفروق الهوياتية كلما تعرض الاقتصاد الى ركود وفشل[1].
- ✓ راهنت اوروبا للخروج من مأزقها السياسي على الاقتصاد لضمان الرفاه وتفادي حروب اخرى.
- ✓ يتوقف بقاء الاتحاد الاوروبي على مدة وضعيته الاقتصادية وحالته التكامل الاقتصادي، فكلما كان هناك تردي لصالح القومية كلما تزايدت احتمالات الانفصال والتفكك.

[1] مرجع سابق ،ص109 .

المطلب الثاني: الألية السياسية (الانتخابات)

على اعتبار المشاركة السياسية وسيلة مهمة لممارسة الحقوق السياسية في مختلف تجلياتها على كل المستويات سواء المحلي او القومي او ما بعد قومي في بعض الاحيان، وهي تتنوع بين الاهتمام بالشأن العام وبلورة المواقف السياسية او ردت فعل لقضية ما، عن طريق تبني افكار لحزب او تيار سياسي معين بغية التغير والتطوير بانتظام وتقليد التيار الموالي لمصالح الفرد مسؤوليات الدولة والمهام سياسية، وهي بهذا الشكل حق وسلوك مبني على الحرية في الاختيار لا الاكراه، ويفترض أن تكون لها تأثيرات وانعكاسات على صناعة القرار العمومي في مختلف تجلياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اي إنها وسيلة لإبداء الرأي تجاه مختلف القضايا، ومدخل لممارسة عدد من الحقوق، وسبيل للإسهام في تطور المجتمع وتحسين الظروف المعيشية [1].

تقتضي المشاركة عن طريق الانتخاب أو الاستفتاء وجود نوع من التأثير المباشر أو غير المباشر الذي يمارسه المواطن في مسار السياسات العامة والقرارات وتوجهاتها محلياً ووطنياً، والقدرة على اختيار جزء من النخب الحاكمة، ومناقشة ومواكبة مختلف القضايا السياسية خاصة في ضل قوانين الانتخاب المتاحة في دول الاتحاد فتتعدد وسائل المشاركة السياسية بين ما هو تمثيلي وتشاركي، وتعتبر الانتخابات والاستفتاء آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، فهي تسمح باستشارة المواطنين الأوروبيين واستحضارهم في صناعة القرارات

ويعتبر الاستفتاء أهم صورة من صور العودة أو الرجوع إلى الإرادة الشعبية المباشر في الاتحاد الاوروبي على اعتبار ان القومية تستفتى في أمرها خاصة عندما يتعلق الامر بالتحولات الكبرى لمسار الدولة، وبالتحديد في القضايا المصيرية التي تهمه الدولة والفرد كأمن الوطن وتعديل الدستور والسيادة،

[1] أنور الهواري :الاتحاد الأوروبي(تساؤلات عربية)،مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام،القاهرة،العدد141،اكتوبر2000،ص73 .

والتي تكون عادة بنعم أو لا، موافق أو غير موافق هذا الذي يعتبر رابطة وثيقة بتقرير الحالات المصيرية التي تواجه الدولة أو أحد قضاياها وهو نفس ما وقعت فيه بريطانيا مع دول الاتحاد الأوربي حينما أرادت هذه الأخيرة فرض منطق لم يكن مقبولا لدى البريطانيين، ليس كحكومة فقط ولكن لدى عموم الجماهير البريطانية، ونقصد هنا مسألة استقبال اللاجئين وتمويل بعض الصناديق الأوربية لدعم سياسات معينة، والتي تعتبرها بريطانيا إهدارا غير مبرر للمال أو على الأقل هي سياسة غير متوافقة مع سياستها وتوجهاتها العامة خاصة في ضل معانات المواطن البريطاني من تبعات الازمات، وهنا نركز على المستوى الادنى من الهوية اي الهوية تحت الوطني حيث ان الأسكتلندي والانجليزي وغيرهم من الهويات البريطانية كونوا رؤوية ان بريطانيا للبريطانيين وإن لم تكن كذلك فلما نرتبط بتاج البريطاني وهذا ما حصل أثناء مطالب أسكوتلندا بالاستقلال، من هذا المنطلق وكواجب وطني بعد تعبئة جماعات الضغط من اجل المصلحة البريطانية اولا وفوق المصالحة الاوروبية استسلمت الحكومة البريطانية لاستفتاء تقرير المصير حول بقاء بريطانيا من عدمه في الاتحاد الاوروبي، إنّ هذا الاستفتاء قد أبان على درجة كبيرة من التباين الهوياتي لدى الجماهير البريطانية، حيث جعلتهم يدركون بأنّ يقفوا في جهة معين على طرف الهوية هل نحن بريطانيون أم اوروبيون؟ وانطلاق من ذلك اختار المواطن البريطاني تعزيز الروابط البريطانية عن طريق مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية تمس الجانب البريطاني بعيد عن ما يجري في اوروبا وما يدعم هذا الرأي هو ما رأه أستاذ القانون الدستوري "**آنفور جينينكز**" بقوله **":إنّ الناخب لا يصوت لمرشح، ولا حتى لحزب، بل لميوله"**. ولذلك فإنّه بمجرد ظهور نتائج الاستفتاء وتغليب المصوتين لصالح الخروج من الاتحاد تبين المحرك الهوياتي اتخاذ المواطن البريطاني هذا القرار عن طريق آلية سياسية دستورية وهي الاستفتاء يمكن تمحيص ذلك في:[1]

- ✓ الانتماء للقوميات يحرك الاليات السياسية سواء انتخابات او استفتاء.

[1] مرجع سابق، ص74 .

- ✓ نزعة الهوية تخلق أيدولوجيات الاحزاب وجمعات الضغط مما تساهم في بلورة سياسة وفق متطلبات هوية الناخبين
- ✓ في ضل الديمقراطية التي تتبنها دول الاتحاد الاوروبي فإن التأثير على التكتل قد يكون داخليا ووطنيا وهو ما قد يخل بالالتزام اتجاه التكامل الاوروبي ويعرق مساره
- ✓ كسب رهان المشاركة السياسية بفعل محرك الهوية، يفرض إتاحة الفرص لمختلف مستويات لتصل إلى مراكز القرار في إطار من المنافسة الديمقراطية وتجاوز أسلوب التطرف.

المطلب الثالث: الألية الاجتماعية: (الهجرة)

تعتبر قضية الهجرة وما أفرزته من موجات اللاجئين وطوابير المهاجرين، جراء الحروب أو العوز الاقتصادي من أهم القضايا التي تواجه الدول الأوروبية وتدفع بالخطاب اليميني القومي إلى استثمار نتائجها الاجتماعية والاقتصادية على المواطن الأوروبي، حيث تمخض عنها مزاج شعبي متذمر من الوضعية الجديدة، فأصبح المهاجرين من العسير إدماجهم في الحياة اليومية بل تتعدى ذلك وأصبح هذا اللاجئ او المهاجر أحد المحاور الأساسية في برنامج كل حزب وفي كل نقاش من نقاشات الحملات الانتخابية، حيث بات ينظر إليه باعتباره تهديدا وخطرا على بنية المجتمعات ذات القوميات والهوايات المختلفة .[1]

تعتبر معاداة الأجانب والحد من الهجرة أهم قاعدة للاتجاهات اليمينية المتطرفة، وهذا ما نلتمسه في اوروبا حاليا فيما ذهب إليه "**جونس ريدغران**" فإن اليمين المتطرف من خلال تبنيه لمواضيع سوسيوثقافية واجتماعية، بدل " السوسيو اقتصادية فإنه تمكن من جذب جماهير الناخبين، فالمعروف عن الاتجاهات اليمينية المتطرفة أنها تروج لخطاب شعبوي مباشر دون أن تكون لها برامج عمل واضحة، فتلجأ إلى مواضيع كالخطر من الثقافة الإسلامية وتهديد قيم الهوية الوطنية، وعبئ المهاجرين وهذا ما

[1] سليم دحة ،ص110 .

جعل "**ميد كاس**" يصفها بأحزاب المسألة الواحدة ويقصد بذلك الهجرة ،قد استطاع اليمين المتطرف تحقيق نجاحات انتخابية لافتة، لأنه نصب نفسه مدافعا عن التميز الثقافي الاثني والديني الأوروبي اي انه يحاول الحفاظ على الهوية القومية ونظرته للمجتمع من خلال ثنائية نحن وهم، ليصور مجموعات المهاجرين كتهديد للوحدة القومية والتماسك الوطني الاجتماعي، وتحريف لنمط الحياة المحلية ونسق الهوية القومي، ومثل هذا الخطاب التقى مع مطلب مجتمعي واسع، فجاءت النتيجة في شكل تصويت مكافئ من المواطن الأوروبي لليمين المتطرف في العقد الاخير، وتنتهج التيارات اليمينية المتطرفة العديد من السياسات الاجتماعية في حق المهاجرين، فبعضهم طالب بعقوبة الإعدام في حق المجرمين الذين أدينوا بارتكاب جرائم عنف، والذين حولوا البلاد إلى غابة لا تستطيع الدولة السيطرة عليها على حد تعبيرهم، والبعض الآخر يعمل على التشديد المستمر على سياسات الهجرة والمهاجرين، فمعظم الحركات اليمينية المتطرفة عنصرية تؤمن بتفوق العنصر الأوروبي[1]، وطغيان الهوية الاوروبية القومية على كل الهويات في اوروبا، وتعمل هذه التيارات على إيقاف هجرة الأجانب إلى أوروبا وحتى طردهم إن أمكن، وعلى الرغم من التوصيات الدولية بما في ذلك توصيات الاتحاد الاوروبي فيما يخص موضوع الهجرة فمازال هناك توجه في أوروبا يقيد السياسات والقوانين، وينظر إليها من زاوية الأمن الاجتماعي والثقافي، ويربطها بالبطالة وتشويه صورة ثقافة المهاجرين، فالسياسات الأوربية في غالبيتها أصبحت تتميز بالصرامة تجاه الهجرة وتفرض قيودا متعددة لتنظيمها، باستثناء ظاهرة اللجوء التي أصبحت إلى وقت قريب متساهل فيها لاسيما في بعض الدول كألمانيا.

وقد كان لقضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف هذه الاحزاب التي اغلب افكاره انفصالية اي ان مستقبلها خارج الاتحاد، ذلك أنها كانت الحجر الأساس في أجنداتهم الإنتخابية،

[1] Klaus – dieter borchard :Eropean immigrant,erpean decoments.LUXEMBOURG,2018,p75.

وأولى قضاياهم التي حاول اليمينيون المتطرفون باختلاف بلدانهم الدفاع عنها، حيث كتب" **بيم فورتيون**[1] **الهولندي**": **"لقد امتلأت هولندا، ويجب أن تغلق أبوابها "**، في حين كانت الهجرة المقدمة الأولى في خطابات الفرنسية "**جون ماري لوبان**" والتي عبر عنها دائما ب: **" الفرنسيون أولا "**، بالإضافة إلى إصراره الدائم حول تضمين عبارة **" الأولوية الوطنية "** في الدستور الفرنسي وهنا نلاحظ البعد الهوياتي الطاغي على توجهات الاحزاب اليمينية، ليس هذا فحسب وإنما اعتبر المهاجرون السبب الرئيسي وراء انتشار الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية المهددة للأمن القومي والثقافي، وتراجع مستويات التعليم، وغيرها من الظواهر الأخرى التي اعتبر فيها الفرد الوطني المحرك الأساسي لها، الحد الذي بلغت فيه هذه الظواهر بمثابة الشواهد التي يعتمد عليها اليمينيون للدفاع عن وجهات نظرهم إزاء قضية الهجرة، حيث نجد مثلا " **ماري لوبان**[2]" في إحدى حملاته الرئاسية قد استثمر في قضية أحد المهاجرين المختلين عقليا والذي قام بقتل العديد من الأشخاص في إحدى[3] المدن الفرنسية، وكان هذا الإستثمار ناجحا، بالنظر إلى

الزخم الإعلامي الكبير الذي حازته هذه القضية، وردود الفعل الشعبية المتآزرة معها وعلى هذا الاساس نجد ان:

- ✓ قضية الهجرة هي الازمة الاجتماعية التي قد تعرق مسعى التكامل.
- ✓ الهجرة بمثابة هامش للأحزاب المتطرف من اجل الصعود في السلم السياسي هذا الذي يهدد قوة وتماسك الاتحاد المبني على الحياة وحقوق الانسان.
- ✓ يمثل المهاجرين الدعم الاساسي بنسبة لنظرة الاتحاد حول الانصهار في بوتق هوياتي واحد غير ان وجودهم هو طوق النجات بنسبة للأقليات المعادية للمهاجرين.

[1] بيم فورتين رئيس الحزب المتطرف الهولندي

[2] ماري لوبان الأمين العام لحزب اليمين المتطرف الفرنسي

[3] محمد مطاوع : الاتحاد الأوروبي وقضيا الهجرة (الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات)،مجلة المستقبل العربي ،الدوحة،العدد431،سنة 2015،ص46.

المبحث الثالث: الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة دول الاتحاد الاوروبي

تعتبر الحركات الانفصالية نموذج حديث لاستقلالية الدول، ففي زمن مضى سعة الحركات التحررية من اجل استقلال الدولة عن المستعمر وإيجاد كيانها الحصري ضمن النظام الدولي، هذا الامر طفى على السطح حاليا لكن بظروف الدولية الحديثة حيث تسعى أقليات وأقاليم وغيرها من مجموعة افراد إلى الانفصال على الدولة الام، من اجل حياة فردية ودولية أفضل وعليه نحدد وندرس ظاهرة الانفصال هذه.

المطلب الأول: تحديد النزعة القومية

القومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس، فالناس قد يحددون أو تتحدد هويتهم على أساس مجموعة كبيرة من العوامل والعلامات مثل الدين والعنصر العرقي واللغة او المنطقة الجغرافية والحضارة أو أي تفرعات من هذه العوامل، ومع ذلك فإن عملية تكوين الهوية والانتماء تتمايز إلى مستوي: ذاتي وموضوعي، وعادة ما يكون المستوى الذاتي هو الأكثر ظهورا وبروزا أمام القائم على التحليل، بل إن الاهتمام التحليلي بالظواهر المتعلقة بالهوية يتحفز نتيجة الحدة التي تعبر بها جماعة من الناس عن مشاعرها إزاء الذات والآخرين وخاصة في مواجهة التطورات السياسية التي يرغبون في إحداثها أو يجدونها تحيق بهم وقد أعطى هذا المستوى الذاتي أساسا لتحليل وتشخيص الظاهرة القومية يقوم على فكرة أن ما بعد قومية هو ما يعتبره المجتمع المعنى نفسه قومية وما ينظر إليه على أنه حق المطالبة بدولة مستقلة. [1]

إنما من الصعوبات التي تحيط بصياغة ان جاذبية هذا المستوى للتحليل تظهر لا من منطقة وقوة الأدلة عليه وتعريف موضوعي للقومية، فالملامح المشتركة في الظاهرة القومية تدور حول الانفعالات العنيفة التي تثيرها ،أما واقعها الموضوعي فيكشف عن تفاوتات واختلافات عديدة في التغيرات والأشكال

[1] شويري يوسف القومية :الامة و الدولة(نظرة تاريخية)،مركز دراسات الوحدة العربية ،د ب ،2002،ص58.

التي تتكون بمقتضاها الظاهرة القومية، وعادة ما كان الفشل في تفسير نشوء الظاهرة القومية بعوامل موضوعيه موحدة ومنسجمة في كل المواقف هو ما يدفع المفكرين إلى التسليم في النهاية بمشروعية التفسير والتعريف الذاتي للقومية على أن التعريف الذاتي للقومية لابد من أن يفضي إلى فوضى فكرية وعملية، إذ أن هذا التعريف يعني أن أي مجموعة من الناس تستطيع أن تعتبر نفسها قومية مستقلة، ومن ثم يصبح لها الحق القانوني في الانفصالي كدولة مستقلة بغض النظر عن العلامات التي تميزها، أو تصلها بالجماعات الأخرى، وبغض النظر عن خصائص هيكليها الاقتصادي والاجتماعي، وقد يفضي ذلك إلى تكوين عدة مئات، أو حتى آلاف من الدول المستقلة[1]. وقد يكون ذلك متفقا مع المثل الأعلى للحرية، ولكنه بعيد الاتفاق مع الضرورات التاريخية التي تمليها اعتبارات التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ومن ناحية أخرى، فإن ارتباط الدول المستقلة بالسيادة على أقاليم جغرافية يفتح الباب على مصراعيه للمنافسات، والصراعات حول السيطرة على الأقاليم، ومن هنا فإن التعريف الذاتي للقومية يقلب رأسا على عقب قاعدة أحقية القوميات المستقلة، في دول مستقلة ويجعل القومية رهنا بالرغبة في الاستقلال، وليس الاستقلال حقا مبدئيا للقوميات المتميزة، وتأتي صعوبة وضع تعريف موضوعي للقومية من حقيقة تعثر المحاولات للربط بين الثابت والمتغير في تكوين الجماعات المترابطة بهوية واحدة متمايزة، فالجماعات المترابطة من حيث اللغة، أو الأصل العنصري،[2] أو الدين قد تسلم بخضوعها لسلطة دولة واحدة جنبا إلى جنب مع جماعات أخرى تختلف عنها في أي شيء، أو كل هذه الأبعاد للهوية لفترة طويلة، ولكنها قد تكتشف تمايزها فجأة في لحظة زمنية معينة وتثور طلبا للاستقلال بناء على تمايز ما، لم يكن نشطا أو فاعلا من قبل كثيرة هي تعريفات القومية، لأنها قد تتداخل عند بعض متناوليها مع مفاهيم أخرى، كالعرقية والجنسية، وقد يتفق الجميع على الطبيعة السياسية للخطاب القومي، وأنه ترجمة

[1] المرجع السابق ،ص59.

[2] احمد عتيق ومجموعة باحثين: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضل تنامي النزعة القومية الوطنية، المركز الدمقراطي العربي،ط1، 2018، ص45 .

للشعور بالانتماء لأمة أو قوم أو ما يسمى بـ"الطائفة الوطنية"[1]، لكنهم يختلفون في مفردات هذا الخطاب فببساطة لا يوجد اتفاق حول ما هي النزعة القومية لقد عرفت القومية عند البعض بأنها ذلك المبدأ السياسي الذي سيستمد منه الأفراد هوية انتمائهم لأمة معينة كما تستمد منه هذه الأمة الشرعية لإقامة دولتها، وهو نفس المعنى تقريبا الذي عبر عنه اخرون إذ عرفوها بأنها مجموعة من المبادئ والقناعات ذات المنحى الإيديولوجي أو السياسي التي يصبح الفرد بموجبها ذا هوية ثقافية وسياسية معينة في إطار أمة من الأمم، ومن وجهة نظر العلوم السياسية والإجتماعية هناك مقاربتان وتصنيفان: [2]

أ. **المقاربات:** فالأولى أصلية إثنية وهي التي تنظر إلى القومية على أنها تعبير عن عراقة الوجود في الزمان، وتصور للتطور الإنساني انتظاما في مجتمعات متباينة على أساس من تشابه الميلاد في المكان، أما المقاربة الثانية فهي مقاربة حداثية، وهي تنظر إلى القومية باعتبارها ظاهرة تقوم على ما يقوم علية مجتمع ما ليكون مجتمعا حديثا.

ب. **التصنيفات:** أما التصنيفان فالأول تصنيف كلاسيكي؛ وفيه نفرق بين القومية بمعناها السياسي، والقومية بمعناها الأنثروبولوجي، فهو تصنيف متمحور حول محددات الانتماء في تصوره لمفهوم القومية ففي المعنى السياسي، يكون الانتماء للقومية متداخلا مع مفهوم الدولة، ويكون له تجل مدني إلى جانب تجليه السياسي الصرف في إحالته على مفهوم المجتمع المدني بينما في المعنى الأنثروبولوجي، يكون الانتماء للقومية متداخلا مع مفهوم الأمة، فيحيل على ما هو ثقافي سواء في بعده الديني أو اللغوي أو التاريخي، كما أنه قد يحيل على ما هو عرقي، وقد يمزجهما معا.

أما التصنيف الثاني فيدور تصوره لمفهوم القومية مع مقاصد الخطاب المسمى قوميا، ويحددها في

[1] حطوم نور الدين :تاريخ الحركات القومية الأوروبية، الجزء 1، دمشق :دار الفكر، ط 2 ،1991 ،ص98 .

[2] المرجع السابق ،ص50 .

أربعة مقاصد: مقصد السيطرة ومقصد التحرر ومقصد المحافظة ومقصد المطالبة أو الإدعاء فيكون محصولنا على قومية سيطرة وقومية تحررية وقومية محافظة وقومية مطلبية وكلا التصنيفين له وجاهته وقيمته في مقاربة الظاهرة القومية.. إن هذه التعريفات التي في مجملها تدور حول مسائل تتعلق بالهوية الوطنية ولواحقها الإجتماعية، وأخرى تتعلق بالسلوك الفردي والجماعي في إطار التفاعل مع قرارات الدولة وتصرفاتها، إنما تتعلق بمعاني الانتماء إلى الأمة اي محل النظر القومي وبكل ما من شأنه أن يترجم هذا الانتماء، فمفهوم الأمة إذن مفهوم مركزي في إشكالية الهوية.

المطلب الثاني: دوافع تصاعد النزعات القومية الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي

يطلق مصطلح الانفصالية على نشاط سياسي وشعبي تتبنّاه جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها "الأم" أو الاستقلال عن دولة انضمّت إليها نتيجة ظروف تاريخية محدّدة، على غرار حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية، على عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرير من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية، ويقوم هذا التوجه الانفصالي على دوافع عرقية قومية لهذا اردفنا مصطلح النزعة القومية الانفصالية وظهر نتيجة إحساس الأقليات المكوّنة لهذه الحركات بالتهميش من طرف المجموعة أو النظام الحاكمة في تلك الدولة.[1]

تتباين الدوافع والأسباب التي تقف وراء تصاعد ظاهرة النزعات الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي؛ منها الاسباب والبواعث القومية والعرقية والدينية وغيرها، بيد أنه برغم ذلك تظهر الدوافع متفاوتت الفعالية حسب طبيعة ونظام القائم في الدولة بالإضافة إلى قوة تأثيره.

[1] احمد عتيق ومجموعة باحثين، ص63 .

تقسيم وإعادة توزيع الثروة: تظهر الأسباب الاقتصادية كعامل مشترك وراء معظم التوجهات الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي سواء فيما يتعلق بالحركات المحلية التي تريد الانفصال عن الدولة الأم أو حتى ما يتعلق بانفصال بعض الدول ذات السيادة عن الدول أو الكيانات الأكبر كالاتحادات الاقليمية في مثال التكتل الاوروبي ،فقد أسهمت الوفرة الاقتصادية في المناطق الغنية في بعض الدول والتي تسهم بنسبة عالية في الموازنات الوطنية، في بروز النزعات الانفصالية بقوة إذ تسعى هذه المناطق خاصة مع تنامي النزعة القومية بالهوية الخاصة بها، إلى قطع العلاقة مع الوطن أو إضعافها من أجل التحرر من هذه العلاقة لما تمثله من أعباء اقتصادية عليها تعود بالسلب على مواطني ذلك الجزء الذين يدفعهم وجود موارد وثروات طبيعية في مناطقهم إلى العمل على انفصال ذلك الجزء عن الدولة. [1]

يظهر تأثير العامل الاقتصادي بشكل أوضح في حالة كتالونيا إذ تمثل الأخيرة بالنسبة لإسبانيا عمودًا فقريًا، كونها تمثل أهم مصادر الدخل القومي خاصة أن الإقليم يمثل المقر الرئيسي للعديد من المجموعات والشركات العملاقة والمعاهد الكبيرة، من ناحية أخرى يبلغ إجمالي الناتج القومي لإقليم كتالونيا حسب مركز الدراسات الكتلوني 210 مليون يورو، وهو ما سيجعل حصة كل مواطن كتالوني حوالي 27 ألف يورو سنويًا ،هذا وتذهب جميع تلك المصادر المختلفة إلى العاصمة مدريد لتعيد توزيعها[2] على أقاليم أسبانيا المختلفة بشكل يتناسب مع احتياجات كل إقليم، بيد أن هذا الأمر لم يرضي طموحات الكتالونيين الذين يعتزون بقوميتهم الكتالونية أكثر من الإسبانية، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة صراحة بالانفصال من أجل الحصول على مزيد من المكاسب المرتبطة بالاستقلال عن إسبانيا، وينطبق نفس الأمر على بعض الأقاليم الغنية الموجودة في شمال إيطاليا إذ يشكو إقليمنا لومبارديا من دفع ضرائب

[1] ديفيد ماكرون: علم اجتماع القومية، ترجمة سامي خشبة، المركز القومي للرتجمة، الطبعة الأولى 2007 ،ص27-28.

[2] جندت صربي ذاكرة: الاطار القانوني للأمن القومي- دراسة تحليلية، عمان: دار دجلة، الطبعة 1 ،2011 ،ص179-180

أكثر مما يتلقوها من أموال، على الرغم من أن إقليم لومبارديا الذي يضم مدينة ميلانو يمثل نحو 20 % من الاقتصاد الإيطالي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، ويرى المواطنون المؤيدون للانفصال لومبارديا لديهما إدارتان تتسنمان بالكفاءة وخدمات عامة تعمل بشكل أفضل بكثير من الأقاليم الإيطالية الأخرى وهو ما يستدعي التفكير في الانفصال بشكل جدي[1].

واذا انتقلنا من مستوى الحركات الانفصالية داخل الدول إلى مستوى الدول الراغبة في الانفصال عن الكيانات الأكبر، نجد أن الدوافع الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً أيضًا؛ ويظهر ذلك في رغبة اسكتلندا الانفصال عن المملكة المتحدة، إذ أن الناتج القومي لإسكتلندا، بدون احتساب النفط والغاز، يتساوى تقريبا مع ناتج المملكة المتحدة ككل، انطلاقا من كون اسكتلندا دولة غنية بالأساس، وفي حالة إضافة قيمتي النفط والغاز للناتج الإجمالي فربما تصل القيمة الإجمالية لما قد تحصل عليه اسكتلندا من ريع النفط إلى أكثر من 90 %، بما يعادل 14.2 مليار دولار في السنة كذلك لم تكن رغبة بريطانيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي مدفوعة بالتخوفات من الأعمال الإرهابية والهجرة فحسب بل كانت أساسًا بهدف تحسنين الأوضاع الاقتصادية لداخل لدى الفرد القومي البريطاني والتخلص من العبىء الاقتصادي الذي يفرضه عليها وجود غير البريطانيين والمهاجرين واللاجئين بل واعطاء الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية بما يساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن من اجل تعزيز الرفاهية للفرد البريطاني على حدا هذا الذي لم يكن متوفرا في الاتحاد الاوروبي إذ تفرض المفوضية الاوروبية المعاملة بالمثل لكل أعضاء[2]، يتضح من الحالات السابقة على اختلافها أن الدوافع الاقتصادية تمثل محور التوجهات الانفصالية على كافة المستويات وهذا بوجود دوافع أخرى قومية وعرقية، بيد أنها جميعها قد تكون عوامل مساعدة يوظّفها السياسيون لخدمة أغراض الانفصال لتحقيق المكاسب الاقتصادية المرغوبة.

[1] مرجع سابق،ص188 .

[2] احمد عتيق ومجموعة باحثين ،ص63

تصاعد اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوروبي: اليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يُطلق على التيارات، والأحزاب السياسية التي تهدف إلى حماية الهوية، والأعراف داخل المجتمع عبر التدخل القسري واستخدام الخطاب العنيف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم .

ويرى " **كاس ميد**" في أنّ الأسس الأيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي هي أربعة: القومية والانتماء للوطن والعداء للأجنبي، وفرض النظام، بالإضافة إلى النظرة الشوفينية للرفاهية ،بحيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون غيرهم من الاجانب وتنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبّا، رغم بعض الاختلافات في الأولويات المحليّة، فجميع تلك الأحزاب تشترك في عدد من الخصائص على رأسها موقف معادي للهوية الغير وطنية، وتعتبرهم خطرًا على الهويّة القومية وسبب رئيسي للبطالة وللجريمة، إلى جانب انتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية لليسار ورفض الاندماج الأوروبي، والدعوة لتقليص الضرائب ولتشديد عقوبات الجرائم، ورفض مطلق لمعيار المساواة، وتوجيه خطاب عنصري يعتمد على المواطنة القائمة على منظور عرقي قومي، وتشترك أيضًا في وجود قيادة قوية وكارزمية مما ينعكس على هيكلها التنظيمي ذات مركزية السلطة وسعيها إلى الصدام مع القوى السياسية التقليدية، وعليه فإنّ أهم ما يُميّز اليمين المتطرف الأوروبي هو انّه استطاع النجاح حيث فشل اليمين واليسار التقليديّان، أي التكيف مع التحولات الثقافية والاجتماعية التي فرضتها نسق العولمة على المجتمعات الأوروبية.[1]

ان صعود نجم قوى اليمين المتطرف في أوروبا بصمات عدة على المشهد السياسي والاجتماعي الأوروبي، حيث تتجلى الآثار المباشرة مع اتجاه القوى السياسية التقليدية في بعض الدول الأوروبية لتبني حلولاً وإجراءات متشددة على مستوى النشاط السياسي لسحب البساط من تحت أقدام اليمين المتطرف والحد من سيطرته على المزاج العام الأوروبي، فلا يخفى ان هناك صراع خفي بين المؤسسات لأوروبية

[1] Thomas Hylland Eriksen : Ethnicity versus Nationalism, Journal of Peace Research, Vol. 28, No. 3 (Aug., 1991.),p41.

وبين الحكومات والبرلمنات الوطنية ذات الاغلبية اليمينية، مثلا على ذلك الحال في الدانمارك مع تبني البرلمان بغالبية ساحقة (تأييد 81 نائباً من أصل 109 حضروا الجلسة)، في جانفي 2016، تعديلاً لقانون اللجوء تقدمت به الحكومة يهدف إلى إبعاد المهاجرين ومنعهم من محاولة الوصول إلى هذا البلد، ويتضمن إمكانية مصادرة مقتنيات ثمينة من المهاجرين بهدف استخدامها لتمويل إقامتهم في البلاد قبل البت بطلبات لجوئهم هذا الذي يأتي عكس التوجه الاوروبي العام، فضلاً عن بنود أخرى مثيرة للجدل حول ظروف الإقامة وتقليص حقوق اللاجئين الاجتماعية وإطالة المهل المتعلقة بلم شمل العائلات، [1]في هذا التصاعد لليمين المتطرف سمح بظهور النزعة القومية عند الاحزاب بل وتعدى ذلك فأصبحنا نتحدث عن وجود نزعة جهوية داخل التوجه العام لليمين ،بل سمح للحركات التحررية المسلحة والمطالبة بالانفصال إلى الانصهار داخل اليمين وبدل الأنفصال بعنف اصبحت هذه الحركات تتبنى الخطاب السيسي بهدف الوصول إلى الاستقلال والانفصال كما هو الحال مع اقليم الباسك في اسبانيا الذي يظم منظمة "إيتا" المطالبة بانفصال إقليمي باسك عن الدولة الاسبانية منذ عام 1959، وبعد تاريخ حافل في الاعمال الجرامية ضد الحكومة الاسبانية تخلت عن الكفاح المسلح عام 2011 . وانصهرت ضمن كبرى الأحزاب الباسكية التي لم تتخلى عن سردية "الانفصال" نفس الحالة عند الحركة القومية الكورسيكية المحسوبه على اليمين، حيث بلغة الحركة عتبة جديدة عام 2015، عندما فاز المرشحون المؤيدون للاستقلال عن فرنسا في الانتخابات الإقليمية، يُعَدُّ هذا الإنجاز السياسي خطوة مهمة في مسيرة التحول الديمقراطي للحركة القومية الكورسيكية من حركة مسلحة إلى حركة سياسية لا عنفية؛ إذ أعلنت الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا نبذ الخيار المسلح في يونيو/حزيران 2014 والانتقال الى العمل السياسي.

غير أن هناك اتجاهاً اخر يرى أن هذا الصعود لليمين المتطرف ربما يكون بداية النهاية لهذه الظاهرة، وذلك استناداً إلى أن الجيل الأوروبي الحالي، الذي نما وترعرع في ظل الرفاهية والحرية والسلام

[1] Ipd,p46.

والديمقراطية وحقوق الإنسان كمُسَلَّمات وفق النموذج الأوروبي، سيشعر بخطر صعود هذه التيارات، ومن ثم سيرفضها. كما أن إتاحة المجال لأحزاب اليمين المتطرف لنيل التمثيل السياسي، والمشاركة في التداول على السلطة، من شأنه أن يعرض هذا اليمين جدياً لما ظل يتجنبه، وهو أن يُوضع أمام اختبار عقلاني عملي سيكشف أنه لا يملك البديل الحقيقي للقوى السياسية التقليدية[1].

المطلب الثالث: تأثير الحركات الانفصالية على سيادة دول الاتحاد الاوروبي

يتوقف مدى تأثير الحركات الانفصالية في تحقيق أهدافها على عدة عناصر أهمها وجاهة الطرح الذي تقدمه تلك الحركات، ووجود خطة واعية وواعدة لإدارة الإقليم أو الدولة حال الانفصال ومدى شرعية ومشروعية الاستفتاء على الانفصال وقدرة الحركة الانفصالية على مواجهة التحديات التي قد تنشأ من اتخاذ خطوات ملموسة نحو الانفصال، وفي غالبية الحالات الانفصالية داخل دول الاتحاد الاوروبي، لم تكن الجهة التي سيتم الانفصال عنها رضية عن فكرة الانفصال، وتضع كل المعوقات التي تعرقل خطوات تحقيق هذا الانفصال لأسباب عديدة منها وحدة الدولة وسيادتها، والحفاظ على مساحتها وسكانها واقتصادها وغيره[2].

من ناحية أخرى تتنوع أساليب مواجهة دعوات الحركات الانفصالية من جانب الدول أو الكيانات الأكبر ما بين اعتماد الأساليب الحجاجية الناعمة والقائمة على تقديم مزيد من الوعود أو قد تواجه تلك الخطوات بالقوة حال انتهاكها للقانون والدستور، وتوجد العديد من النماذج في أوروبا تعبِّر عن ذلك التوجه فنجد الأسلوب الأول ظاهراً في طريقة تعاطي بريطانيا مع انفصال اسكتلندا ،حيث اعتمد "**ديفيد كاميرون**" على استخدام لغة خطابة ناعمة، تدعو إلى التماسك والوحدة مع إعطاء وعود إضافية بمزيد

[1] 2 – Yvo J.D. Peeters : L'émancipation de la Flandre, in le droit à l'auto détermination, Op, cit, p .p : 177-178.

[2] 2 – François (D'Arcy): Décentralisation en France et en Espagne, Ed Economica, Paris 1986, p.p : 46-50.

من الحكم الذاتي داخل اسكتلندا، والتذكير في الوقت ذاته بالمخاطر التي قد تتعرض لها اسكتلندا من انفصالها عن المملكة الأمر الذي آتي ثماره في نتائج الاستفتاء في 2014 التي جاءت غالبيتها، بنسبة 55.3 % رافضة للانفصال، أما النموذج الآخر فهو استفتاء انفصال كتالونيا والذي حصل على تأييد 90 % من الأصوات، وقد وُوجه بحالة قوية من الرفض من جانب العاصمة مدريد بل وقامت الحكومة الإسبانية بتعليق نتائج الاستفتاء بعد حكم المحكمة الدستورية الإسبانية بعدم دستورية ومن ثم مشروعية قانون الاستفتاء الذي أقره برلمان كتالونيا، ووقع المئات نتيجة المواجهات بين قوات الشرطة والمواطنين المشاركين في الاستفتاء، ونتيجة لذلك قررت الحكومة المركزية الإسبانية إقالة قادة وحكومة الإقليم وحل البرلمان الكتالوني من ذلك تحدد مدى شرعية وقانونية الاستفتاء طبيعة رد الفعل عليه من جانب الدولة[1] الأم؛ فإذا كانت استفتاءات الانفصال منصوص عليها في الدستور ويحددها القانون فستصبح الحكومة المركزية ملزمة بتقبل الأمر أو التعامل معه بشكل سياسي كما حدث في حالة اسكتلندا، أما إذا كانت الدساتير لا تقر بمشروعية استفتاءات الانفصال فيحق للحكومة استخدام أدواتها لحماية ووحدة وتماسك الدولة، وهو ما كان في حالة إقليم كتالونيا حيث أن استفتاءات الانفصال غير منصوص عليها صراحةً في الدستور الإسباني، وهو ما ساعد الحكومة الإسبانية على وأد خطط الانفصال الكتالوني، بل وحظي ذلك التدخل للحكومة المركزية بتأييد داخل إسبانيا وخارجها مع التنويه بضرورة اعتماد الحوار كآلية للتفاوض من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، وقد انصرف نفس الأمر على استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ تنص المادة 50 من معاهدة لشبونة على أحقية الدول في الانسحاب من الاتحاد، وبالتالي منحت تلك المادة السند القانوني لفكرة الانفصال على الرغم من أنه لم يتم تفعيلها قبل ذلك، وهو ما يؤكد أن المشروعية القانونية التي تحظى بها مسألة الانفصال تساهم، بشكل ملحوظ في تحديد طبيعة رد الفعل من جانب الطرف الآخر المتضرر من عملية الانفصال وهو ما يستوجب

[1] Ipd,p63.

النظر من واقع تعامل الدول مع مطالب الحركات الانفصالية، هو الازدواجية في التعامل مع نفس الحالات فيظهر ذلك جليا في حالة المملكة المتحدة؛ فالحكومة البريطانية التي ارتأت أنه من الصالح لها ولشعبها الخروج من الاتحاد الأوروبي لما يمثله من أعباء اقتصادية وسياسية وأمنية عليها، هي نفسها الحكومة التي ترفض رغبة اسكتلندا في تنظيم استفتاء ثاني للانفصال عن المملكة المتحدة بهدف الحفاظ على وحدة وتماسك المملكة برغم أن اسكتلندا لديها ربما أسباب مشابهة لنفس الأسباب التي بناءاً عليها قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤكد أن طبيعة المصالح المتحققة من سلوك سياسي ما، هي التي تحدد طبيعة الموقف الذي تتخذه الدولة مهما بدا من تعارض في المواقف[1].

ليس من السهل تحديد ما إذا كانت الحركات الانفصالية في أوروبا تسعى إلى الانفصال عن دولها وتأسيس دول جديدة أم إنها قط تستخدم تلك الورقة السياسية للحصول على مزايا أكبر ومزيد من الحكم الذاتي الذي يؤهلها لإدارة مواردها بالطريقة المناسبة لسكان الإقليم والتي تتيح رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي دون تحمل أعباء الأقاليم الأخرى.

بيد أن النظرة المدققة لواقع بعض الحركات الانفصالية في أوروبا قد يشير إلى تضافر مجموعة من العوامل تؤكد أن تلك التوجهات هدفها السعي الجاد نحو إقامة دولة وأن أي محاولات للترضية من جانب الدولة الأم لن تكن سوى محطة من محطات الصراع من أجل الاستقلال؛ فعلى سبيل المثال نجد أن اسكتلندا وكتالونيا وأقاليم الباسك بين فرنسا واسبانيا والفلاندرز في بلجيكا تحكمهم أحزاب تجسد نموذجا عصريا جديدا من أشكال النزعات الانفصالية وتسعى بشكل جاد لتأسيس دول جديدة، وبالإضافة إلى مصادر الشرعية التي يكتسبونها حتى الآن، فإنهم يعتبرون أنفسهم "حركات أوروبية" بما يعني أن الاستقلال سيمنحهم مزايا مختلفة في إطار المنافسة العالمية للأقاليم الاقتصادية.

[1] أحمد أبو العال ، مبدأ التمييز التعويضى للدول الاوروبية ، بيروت ، منشأة المعرفة، 2007 ،ص 74.

ومن ثم تزداد الرغبة فني الانفصال في هنذه الحالات طالما اكتسبت شرعية الشارع السياسي، ومشروعية القوانين التي تسمح لها بالانفصال، بالإضافة إلى وجود خطة للمواجهة مع الدولة الأم وخطة أخرى لكيفية ادارة الدولة في حالة الاستقلال، إلا أن بعض الحالات تواجه تصدعًا في الداخل يؤثر على تلك التوجهات الانفصالية ليس فقط المواجهة مع الحكومات المركزية، بل الانقسام على مستوى الشارع نفسه، ففي اسكتلندا لم يؤيد المواطننون الانفصال عن المملكنة في وقت ما، وهو ما عرقل الفكرة الانفصالية نفسها خاصة مع حصول اسكتلندا على مزايا أكبر من الحكم الذاتي فيما يتعلق بإدارة الضرائب والموارد الداخلية وغيره ،كذلك الوضع في إسبانيا، فبرغم تأييد غالبية الكتالونيين للانفصال إلا أن الشارع الإسباني عمومًنا سواء في العاصمة أو الأقاليم الإسبانية الأخرى كانت تجوبه مظاهرات مضادة رافضة للانفصال وهو ما يهدد وحدة وتماسك الدولة وأمنها من ناحية، ويعرقل فكرة الاستقلال من ناحية أخرى، في الوقت الحالي تسود داخل أوروبا تخوفات من انتقال حمى الانفصال إلى العديد من الدول الأوروبية التي تنشنط فيها حركات انفصالية تطالب بالاستقلال؛ خاصة أن معظم دول أوروبا تواجه مطالب مختلفة من بعض الحركات ترتبط بالانفصال أو بمزيد من الحكم الذاتي في أقاليمها، وفي حالة نجاح كتالونينا في الانفصال عن إسبانيا، سيكون ذلك دافعنا للحركات الانفصالية الأخرى بتوظيف نفس الورقة إما لتحقيق الاستقلال إذا توافرت مقوماته، أو على الأقل الحصول على أكبر قدر من مزيا الحكم الذاتي من الحكومات المركزية[1]

[1] Richard W. Bulliet, The Earth and Its Peoples A Global History, USA, Houghton (4) Mifflin Company, 2003, P.646.

المبحث الرابع: أثر العولمة الاتحاد الاوروبي

العولمة تعني جعل الشيء عالمي أو جعل الشيء دولي الانتشار في مداه أو تطبيقه، والتي تكون من خلالها العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا، أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم، وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض

المطلب الأول: المنظور السياسي للعولمة

إن الممارسات المتعولمة على أساس تعميم سياسة معينة أو عادة أو ثقافة ليست وليدة العقود القليلة الماضية وإنما هي قديمة، من خلال محاولة العديد من الدول الإمبريالية التي انتصرت في الحروب العمل على فرض ثقافتها ولغتها وتطوير اقتصادها عن طريق الاستعمار المباشر المرتبط بها وبعد انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وتفكك الاتحاد السوفيتي سارع المعسكر المنتصر إلى إطلاق التصريحات والعمل على فرض السياسات الهادفة إلى فرض تحويل السياسات الاقتصادية للدول التي كانت تحت سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفيتي إلى النموذج الرأسمالي، ومن ثم أصبح هدف هذه الدول فرض النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي وعلى الرغم من كون ان العولمة قد ظهرت في بدايتها في المجال الاقتصادي، الا انها اتسعت لتشمل جميع مناحي الحياة الاخرى من سياسية وثقافية[1] واجتماعية، وبقدر تعلق الامر بالمضمون السياسي للعولمة فقد عدت ظاهرة العولمة السياسية من الظواهر المصاحبة لبروز وتطور العولمة وقد اشار "**زبغنيو بريجنسكي**" الى **اننا في عالم جديد الا ان علماء السياسة لا يزالون منشغلين بدراسة وتحليل العالم القديم الذي تم تجاوزه في الواقع، وعندما يبدأ**

[1] يان ندرفن بيرتسه، العولمة والتهجني، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، ام تحرير: فرانك جي لتشز، جون بويل، ترجمة: فاضل رسيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ،ص191..

هؤلاء العلماء بالتركيز على المعطيات والوقائع السياسية الجديدة يكون العالم قد تغير وتم استبداله بعالم جديد آخر، وعليه قد تجسدت العولمة السياسية في ظواهر عدة، واخذت تجليات كثيرة في مقدمتها، ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي اخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، وظاهرة ان السياسة في كل ارجاء العالم اصبحت مرتبطة بالسياسة في كل ارجاء العالم، وظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والافراد، وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي فضلا عن ذلك، فقد اسهمت العولمة الثقافية في خلط التوازنات الجيوسياسية العالمية ومنحها ابعاد جديد بفضل امتلاكها قوة حيوية قد توجهه نحو حركات اندماجية او نحو حركات تفكيكية على المستوى الوطني او على المستوى الدولي بذلك اصبح واضحاً ان المضمون السياسي والثقافي للعولمة اصبح يتجسد بشكل اساس في المساس المباشر بسيادة الدول القومية والعمل على تقويضها من خلال تقليص فاعلية الدول او تقليل دورها، فلم تعد الدولة استنادا لذلك هي اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، كما انها لم تعد الوحيدة المسؤولة عن امنها ومصيرها، بل اصبح هناك قوى عالمية مهيمنة على النظام الدولي، تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة فضلا عن ذلك، فقد اسهمت العولمة الثقافية في خلط التوازنات الجيوسياسية العالمية ومنحها ابعاد جديدة بفضل امتلاكها قوة حيوية قد توجهه نحو حركات اندماجية او نحو حركات تفكيكية على المستوى الوطني او الدولي.[1]

المطلب الثاني: تأثير العولمة على سيادة دول الاتحاد الاوروبي

شهدت الدول الاوروبية منذ بروز العولمة، تراجعاً واضحاً للسيادة الوطنية عن مجموعة من ادوارها لصالح ديناميات جديدة اصبحت تكتسح الفضاءات الوطنية، مما كان له انعكاسات على مستقبل السيادة الوطنية لدول، ومن ثم اثر ذلك على الهوية القومية في العديد من الدول، نتيجة تحول سيادة الدول من

[1] المرجع السابق،ص203.

مطلقة الى سيادة مرنة، فعلى الرغم من ان مبدأ السيادة كان احد المقومات المهمة التي تنهض عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني التقليدي، الا ان الاحداث الاخيرة التي شهدها النظام السياسي الاوروبي منذ إنشاء الاتحاد الاوروبي، متزامناً مع بروز ظاهرة العولمة قد عمل الى تدويل مفهوم السيادة هذا الذي كان سائداً منذ نشوء الدولة القومية الاوروبية ،مما ادى الى تضييق نطاق مبدأ السيادة لدولة في اوروبا وتدويله، واصبح الاجماع حول عدم قانونية التدخل الانساني يتراجع امام الانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان في العديد من دول الاتحاد، مما ادى الى تزايد الدعوات من قبل عدد من الدول والمنظمات الدولية وفقهاء القانون الدولي ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان ،الى ضرورة التدخل لأنهاء معاناة المواطنين المضطهدين في مناطق المنازعات الداخلية كالمهاجرين ولاجئين في أوروبا مما[1] ظهر انه تدخل صريح في السيادة الوطنية لهته الدول، غير ان ذلك يقبله اجماع دولي حول حتمية الوضع حيث اشار مثلا "**بطرس بطرس غالي**" الامين العام السابق للامم المتحدة في عام 1992 ان احترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو امر حاسم لتحقيق اي تقدم دولي مشترك، بيد ان زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى ،كما قدم "**كوفي عنان**" للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الـ54 في عام1999، مشروع اعتبر فيه ان السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر اساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالافراد انفسهم، وبالتالي فقد دعا الى حماية الوجود الانساني للافراد وليس حماية الذين ينتهكونها، فضلا عن ذلك، فقد اشار "**رستون**" الى ان بعض الباحثين في القانون الدولي، اخذوا يقترحون بأن على المجتمع الدولي الالتزام بالتدخل في شؤون الدول الاخرى دفاعاً عن حقوق الانسان وفي اي مكان في العالم رغم الحدود الدولية، ولهذا يرى فرانسيس فوكوياما، بان النظام العالمي الذي صاغته معاهدة وستفاليا، لم يعد يشكل الاطار المناسب للعلاقات الدولية المعاصرة، كونه اقيم اساساً على غموض حول مسالة السيادة، وان المجتمع العالمي اصبح يتبنى اجماع حول مبدأي الشرعية السياسية

[1] د. سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2017، ص 224.

وحقوق الانسان وقد ادى تحول سيادة في اوروبا من الدولة مطلقة الى مرنة، الى تقليص وظائف الدولة القومية، اذ بدأت اركان الدولة الوطنية الاوروبية كفاعل مهم في العلاقات الدولية تهتز شيئاً فشيئا، نتيجة بروز فاعلين جدد على داخل الاتحاد الاوروبي باتوا ينافسون الدولة في وظائفها الاساسية وأضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدا السيادة الوطنية، واذا كانت هذه المتغيرات التي طرأت على وظيفة الدولة الاوربية لا تشكل تهديداً كبيراً لرفاه والهوية القومية لشعوبها ،نظراً لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولقوة مؤسسات المجتمع المدني التي تملك قدرات مادية وبشرية وتنظيمية تؤهلها لملىء الفراغ الذي قد يتركه تقلص دور الدولة في اداء وظائفها الاساسية .[1]

غير ان ذلك اسهم تاثر سيادة الدولة فيها بالعولمة، الى اتجاه العديد من الشعوب والجماعات الاثنية وحركات الانفصال، للمطالبة بهوية مستقلة عن الدول الخاضعة لها وقد دعم هذه المطالب تزايد اهتمام منظمات حقوق الانسان العالمية والاقليمية والمحلية بهذه الجماعات، ورغبتها في الحفاظ على هويتها المستقلة، وتكثيف الترويج لهذه الجماعات ومطالبها في وسائل الاعلام، وتحول المنظمات الدولية والاقليمية للاهتمام بالصراعات الدولية ذات الطابع القومي او الهوياتي، انطلاقاً من مبدأ التدخل الدولي في الشؤون الانسانية هذه المبادئ التي يعتبر تهديداً للأمن والاستقرار الدولي ،فضلا عن ذلك، فقد اوجدت العولمة مصادر قانونية جديدة حلت محل القواعد القانونية والتي كانت موجودة منذ وجود الدولة القومية في اوروبا، ومنافسة لسلطة الدولة في مجال التقنين كما في طروحات حق تقرير المصير وحقوق الانسان والديمقراطية والتدخل الانساني .

المطلب الثالث: تأثير العولمة على التكامل الاوروبي

إن العولمة بالمفهوم العام ليس مجرد سيطرة وهيمنة الفكر العالمي السائد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير من منظور الهوية ،فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، فالعولمة بهذا المفهوم

[1] مرجع سابق،ص251.

إذن تعني الانتقال من "الاختلاف" أو الترفع الثقافي إلى التجانسية الثقافية للعالم، مما يشكل تهديدا للهوية الثقافية التي حرصت الدولة القومية على صيانتها، وهذا ما يسميه "محمد عابد الجابري" الاختراق الثقافي"وهذه المخاطر التي تكتسح الهوية الثقافية خاصة في المجتمعات المنفتحة إقليميا غير ان هذا العامل الذي يعتبر اثره سلبي على الدولة الوطنية هو في الحقيقة خدم الاتحاد الاوروبي فاختزال البعد الثقافي والهوياتي بين جميع الدول المشكلة للاتحاد ومحاولة بلورة هوية ثقافية اوروبية تحت السيادة وطنية اصبح شيء غير مستبعد في ضل التنامي التكنلوجي نتيجة موجة العولمة ،هذا الذي سيسمح للمواطن الاوروبي الانصهار ثقافياً داخل اوروبا وبالتالي لن يعارض انصهار الدولة القومية داخل الاتحاد الاوروبي في حال خلق نسيج ثقافي اوروبي يشمل الكل ويتقبل الكل ويصهر النعرات الثقافية وفروقات الهوية داخل الاتحاد أيضا تتيح العولمة آليات جديدة لمؤسسات الاتحاد الاوروبي من أجل أعادة صيغ قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية اوروبية موحدة [1].

[1] احمد امقداد، صايل السرحان، الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه، مجلة المنار، ع 2 ،2013، ص 11.

خلاصة الفصل الثاني

يتم طرح العولمة في دول الاتحاد الاوروبي على مستويات عدة تتفاوت المجتمعات والافراد الاوروبية في تقبل والانتماء إلى مستوى معين من الهوية ويتغير الانتماء بمجرد تغير الظروف وهذا ما يسعى الاتحاد الاوروبي من اجله وهو خلق ظروف ملائمة من اجل تقبل الهوية الاوروبية.

على صعيد الدولة فإشكالية هوية تخلق صداع على مدى سيادة الدولة في فبمجرد تغير مستوى الهوية عن الافراد من وطني إلى قومي أو أوروبي يخلق تعارض مع مدى استجابة ورضى الافراد عن الهوية الوطنية هاته التي تساهم في ارسال السيادة الوطنية داخل ذهنية الفرد وبمجرد احتلال هوية ذات مستوى اخر لدى فكر الجماعة والافراد سيتغير سلوكهم اتجاه الدولة فيصل الامر به إلى المطالبة بالانفصال.

الانفصال في أوروبا حركة تطفوا كلما شهد المتغير الاقتصادي ازمات غير ان هذا الانفصال يحمل بعد هوياتي أكثر من، وبالتالي فمحرك الهوية في أوروبا لم يتراجع وقت الازدهار ويطفو وقت الازمات

ان العولمة دعمة التكامل الأوروبي لكنها في نفس الوقت عملت على تشجيع الحركات الانفصالية، وهذا يظهر في مبادئ العولمة، لأن العولمة لا تعترف بمرتكزات السيادة كالحدود، بل تأمن بحرية الفرد، وهذا ما كان لكتالونيا عاملا محفزا للانفصال.

الفصل الثالث

الحركات الإنفصالية في دول الإتحاد الأوروبي

(اقليم كتلونيا نموذجاً)

الفصل الثالث

الحركات الانفصالية في دول الاتحاد الاوروبي (اقليم كتلونيا نموذجاً)

تمهيد:

تعد الحركة الانفصالية في الاتحاد الاوروبي نموذج جديد بعدما كان النموذج القديم يتمثل في الانتقال من الحركات التحررية في المستعمرات التقليدية إلى استقلال الدول اما ما يحدث في أوروبا هو محاولة توليد كيان دولي مستقل انطلاقا من مقومات الهوية الداخلية ،إحدى النماذج التي عادت الى ساحة الأوروبية بقوة للمطالبة بالاستقلال عن إسبانيا وهذا يعود الى عدة أسباب كالاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،اما فكرة الاستقلال هذا ليس وليدة الحاضر وإنما كان منذ القدم وهذا راجع الى تمسك الكتالونيين بالهوية وهذا يظهر في العلم واللغة وعديد المقومات ،أيضا الأزمات الخانقة التي تتعرض له اسبانيا من أزمات مالية وارتفاع عدد البطالة ساهم في دعم هذه الظاهرة ،أما سياسيا فتعامل النظام الاسباني وقوة الاقليم الكتالوني عزز على ارتفاع صوة الحركة الانفصاليين بكتالونيا وهو ما يدفعنا لتقديم الدراسة لفهم الظاهرة واقعيا.

المبحث الأول: جذور النزعة الانفصالية في إقليم كتلونيا

يرتكز الفرد في الحياة المدنية على الاحساس بالمواطنة، هذه التي تمنحه عديد الحقوق في المقابل يقدم واجبات من اجل العيش في ضل نظام سياسي معين، هذا النظام الذي قد يفقد شرعيته عن بعض القومية لأبعاد عدة سوى تاريخية أو اقتصادية او بأبعاد ثقافية، ما يحصل في كتلونية هو مثابة ثورة للهوية الكتلونية التي ترى نفسها هوية فوق وطنية ويحق لها البروز عالميا عن طريق استقلال اقليمها.

المطلب الأول: تبلور الهوية في اقليم كتلونيا

يشكل الكاتلان المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من إسبانيا، ويمتد على إقليم كل من برشلونة وتاراغونة وليريدا، وكان عددهم يمثل عشر الشعب الإسباني تقريبا خلال القرن 19، إن الحالة في كاتالونيا تعد مثالا حيا للتعصب الهوية، ولدور القادة السياسيين الطموحين في اللجوء إلى إلى عامل الهوية كوسيلة للانفصال ،لقد مر على إقليم كتالونيا عدة تغيرات وتطورات تاريخية من ناحية الهوية ومن ناحية أخرى السيادة ،ففي فقد كانت الهوية الكتالونية منعزلة في ظل سيطرة الرومان عليها هذا وعمل الرومان على نشرا المسيحية في تلك المنطقة، ثم جاء حكم القوط الغربيين بعد انهيار الجزء الغربي من الإمبراطورية الرومانية وهذا في عام 718م.[1]

تشكل الهوية الكتلونية بدأ منذ ان ظهرت أول إشارة صريحة الى توحيد مناطق كتالونيا في عام 1115م، وهي المرحلة التي عرفت بالمرحلة الإقطاعية نتيجة النظام الإقطاعي الذي كان منتشرا في أوروبا، كما أن في هذه المرحلة كون إقليم كتالونيا كيان خاص به وهذا يظهر في تكوين نظام مؤسسي:

[1] هارتز فردريك، القومية في التاريخ والسياسة، تر عبد الكرمي احمد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الكتاب، 2011.ص54.

محاكم دستور، وكما شهدت في كتالونيا حركة نشطة من جانب التجارة والأسواق، وتطوير اللغة الكتالونية.[1]

كانت اللغة الكتلونية التي تختلف على اللغة الام لأسبانيا بل تعتبر الاقدم حسب الكثير من المؤرخين تمسك سكان اقليم كاتلونيا بها لدرجة انها ضلت الرابط والمشعل بين الحقبات التاريخية التي اجتزها الاقليم، ويعد فخر المواطن الكتلوني لغته كبيرا لدرجة ان معهد الدراسات اللغوية في دراسته للغة على مستوى الاقليم الاسبانية وجد ان اللغة الكتلونية متداولة عند ثلثي سكان مدينة برشلونا وتراغونا وجيرونا هذا الذي يدل على تمسك الفرد بالمحفز الرئيسي للهوية الكتلونية على حساب اللغة الرسمية لدولة.

في عام 1931م، أعلنت جمهورية كتالونيا التصويت على قانون الحكم الذاتي من قبل الناخبين وتمريره العام القادم ،حيث أعلن رئيس البرلمان الكتالوني لويس كومبانيس قيام دولة كاتلونية ولكن داخل جمهورية فيدرالية اسبانية لكن الحكومة الاسبانية لم تتقبل تلك المطالب وحكم على تلك الحكومة بالسجن.

نمت مقاومة كتالونية من جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال تأسيس جمعيات مطالبة بالاستقلالية، وتصاعدت بشدة مع وفاة "**فرانكو**" سنة 1975 من خلال صعود الحزب الاشتراكي الكتالوني للواجهة أيضا الحشود الجماهيرية التي خرجت مطالبة بالاستلال والحكم الذاتي لكتالونيا.[2]

في عام 2017، قامت الحكومة الكتالونية بإجراء استفتاء للمطالبة بالانفصال التام عن اسبانيا نتج عن ذلك خروج الكتالونيين في مظاهرات حاشدة وتحت شعار كتالونيا دولة أوروبية جديدة.

المطلب الثاني: دوافع الانفصال في إقليم كتلونيا

[1] Alan b.anderson: Commentary: The Roots of Catalan Identity and Ethno-Nationalism ,Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe Vol 16, No 3, 2017, 55-63.p2

[2] Ipd,p7.

لقد كانت العوامل الي أدت الى ظهور نزعة انفصالية في كتالونيا عديدة ومختلفة،فلطالما كانت المنطقة الكتالونية هي المركز الصناعي لإسبانيا أولاً بسبب قوتها البحرية وتجارتها في السلع مثل المنسوجات، ولقد كانت تطورت مؤخرًا في شركات التمويل والخدمات وشركات التكنولوجيا الفائقة حيث تعد واحدة من أغنى مناطق إسبانيا فهي تمثل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا أي ما يعادل منطقة مدريد، وبالتالي فإن الانفصال سيكلف إسبانيا حوالي 20 في المائة من ناتجها الاقتصادي وفقًا لحسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مما يجعلها تضاهي أكبر اقتصاد في العالم في وتحتل المرتبة 34 في أقوى الاقتصادات، وهذا سيجعلها أكبر من البرتغال أو هونج كونج وسيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 35000 دولار، مما يجعله أكثر ثراء من مواطني كوريا الجنوبية وإسرائيل وإيطاليا. من منطلق اخر فإن مساهمة كاتالونيا في الاقتصاد الأسباني هي ضعف مساهمة اسكتلندا في المملكة المتحدة، ومع تعمق الأزمة المالية عام 2008م التي شهدنها أوروبا واسبانيا خاصة، وهذا ما شكل عبئا على تحمل كتالونيا أعباء اسبانيا.[1]

أيضا عامل اللغة الكتالونية، فالعديد من المناطق الأخرى لها اللغة الاسبانية الوطنية وتقاليدها الثقافية منفصلة، لكن في كاتالونيا إلى جانب بلاد إلباسك المضطربة على حد سواء حيث أن اللغة الكتالونية تعد تعتبر رمزا هاما من ناحية الهوية الكتالونية.

على صدد اخر فإمكانية وجود تأثير الدومينو في مناطق أخرى على مستوى الاتحاد الاوروبي وهنا نتحدث على فلاندرز في بلجيكا وشمال إيطاليا بالإضافة كورسيكا الاسبانية دون نسيان التجربة

[1] NICOLAS LEVRAT, CATALONIA'S LEGITIMATE RIGHT TO DECIDE, University in Washington, usa,p36

الاسكوتلندية هذه التي من شأنها أن تضعف الدول الأعضاء في الاتحاد أو تجزئهم الى الحد الذي يكون النموذج الإقليمي للمنطقة قابل لرغبة الدول التي قد تظهر مستقبلا.[1]

قيام السلطات الكتالونية بعملية بناء هوية وطنية متميزة ومنفصلة على الهوية الاسبانية وهذا يظهر في تزايد الاعتزاز بالانتماء اللكتلوني عند الاجيال الصاعدة واستخدامه ضمن البرامج التعليم والخروج به لوسائل الإعلام.

انتشار عدوة نقض القوميات الوطنية في أوروبا وهذا راجع عدة عوامل كالهجرة وفقدان السيادة لدول الاتحاد على الحياة الاجتماعية والخوف من انصهار الهوية الاقليمية داخل الهوية العالمية.

بالإضافة إلى تدابير الاستقرار المرتبطة بأزمة اليورو وهذا نتيجة التقشف الذي يقوده الاتحاد الاوروبي وزيادة السيطرة المركزية المالية الإقليمية، وهذا ما شجع الكتالان على التمرد والانفصال لأنه يرى نفسه قادر على النهوض اقتصاديا دون الحاجة لسياسة التقشف.[2]

[1] Ipd,p37,38

[2] : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/5/

المبحث الثاني: تأثير الحركة الانفصالية على سيادة الدولة الاسبانية

تعارض كل من الحكومة الإسبانية ورغبات الشعب الكاتالوني فرغبت سكان إقليم كتلونيا كانت واضحة تمامًا في الاستفتاء المعروف في إسبانيا تحت مسمى **O-1**، هو تقرير مصير إقليم كتالونيا من خلال إجراء استفتاء بدعوة من الحكومة الإقليمية في كاتالونيا بتاريخ 1 أكتوبر من سنة 2017 حيث جاءت نتائجة ساحقة بنسبة للحكومة الاسبانية فقد كان 90٪ من الناخبين في الاستفتاء مع الاستقلال والانفصال عن إسبانيا برغم ان حوالي نصف الشعب الكاتالوني فقط صوتوا، تستحضر الحكومة الإسبانية الإرادة السيادية لجميع الشعب الإسباني، في حين تعتبر كاتالونيا نفسها كيان ذات سيادة في حد ذاته، الاثنان يدعوان إلى صدام السيادة وفي هذا المبحث سندرس كيفية تأثير الانفصال على سيادة الدولة في اسبانيا.[1]

المطلب الأول: تأثيرات سياسية

يعود سبب قيام الحكومة الاسبانية بتثبيط الاحتجاجات والحركات المناهضة للانفصال وهذا راجع بأن الدولة ستفقد جزءا من سيادتها، وتراجع مكانة اسبانيا في البيئة الإقليمية والمحلية بسبب الانفصال، ويرجع ذلك بسبب دعم الاتحاد الاوروبي لتلك الحركات من جهة بالإضافة تراجع اسبانيا اقتصاديا من جهة أخرى حيث ان الحركة الانفصالية لكتالونيا والسيادة لدولة اسبانيا ،يمكن اعتبار هذه العلاقة علاقة ترابط وتباعد في نفس الوقت ،من جهة أن انفصال كاتلونيا سيؤثر على المواطنين الاسبان والنظام

[1] Paloma Cuesta,20 **Questions and Answers** on the Secession of Catalonia, Foundation for Social Studies and Analysis,2014,p13

السياسي، فتلك الحركات تبرر ما يبدو انه مصلحة للجمع ومطلب معقول لتقرير المصير الوطني وغير ان حقيقة سيادة الدولة الإسبانية ملك للجميع وليس فقط لسكان كاتلونيا.[1]

أحد الأمور الشائعة الخطيرة ربما أكبر تهديد للمؤسسات الديمقراطية هو الاعتقاد المتزايد بأن مثل هذه النزاعات يمكن تسويتها بتصويت شعبي بسيط، إذا أيدت غالبية الكتالونيين أو أي مجموعة قومية أخرى مسألة الاستقلال في استفتاء فإن الإرادة الشعبية يجب أن تسود، وهكذا يرتقي الاستفتاء على أنه أنقى شكل من أشكال الديمقراطية ،فالتاريخ يسجله في كثير من الأحيان هو الية لطريق الاستبداد حيث تعتمد الحرية على سيادة القانون والديمقراطية على ضمانات الأقليات، لا يمكن أن تكون الدول إلى الأبد تحت رحمة التفتت، هذه ليست أشياء يجب أن تقلبها نزوة شعبية فكما هو الحال مع كل قانون يُفترض أنه غير قابل للتغيير، فإن الانفصال عن كل مجموعة تدعي أنها قومية لا يناسب كل الظروف، حدد "**ويلسون**" كنقطة مقابلة وعدًا بأن تقوم عصبة الأمم الجديدة بضمان سيادة الدول واستمر التوتر[2]، حيث أصبحت الأمم المتحدة مثقلة الآن بالدور المزدوج المتمثل في الوصاية على الوضع الإقليمي وتقرير المصير الوطني وفي بعض الأحيان يمكن أن تدار السلالات بالاتفاق ،إن الفهم الذي تقوم عليه الامم المتحدة هو أن الاتحاد يعتمد على موافقة الأجزاء المكونة له عند تقسيم السيادة بين الأمم مثلا عندما صوت الاسكتلنديون في استفتاء الاستقلال، فعلوا ذلك بمباركة بقية المملكة المتحدة. وهذا ما لم يحدث في اسبانيا عندما يتعارض مطلب يبدو معقولا للفصل بين منطقة واحدة والحقوق التي يتحملها مواطنوا الدولة الأكبر.

[1] Ipd,p14,15

[2] .1-https://www.telegraph.co.uk/news/0/does-catalonia-want-independence-spai

دستور مدريد ما بعد الفاشية الذي أيده شعب كاتالونيا حين إصداره، يستثمر السيادة في شعب إسبانيا لا يمكن للكتالين التصويت لصالح الانفصال دون التأثير على المواطنين الأسبان ولا توجد صيغة سحرية للتوفيق بين هذه القومية المتنافسة وتقرير المصير في كثير من الأحيان، هو في عين الناظر فقط. قليلون يدعون أن حكومة "**ماريانو راخوي**" الإسبانية كانت بارعة في ردها على استقلال الحكومة الكاتالونية يضمن الدستور الإسباني استقلال دوله وكذلك عدم قابلية الدولة للتجزئة لكن استخدام راخوي غير المقبول للقوة هو مسألة تكتيكات أكثر منها مبدأ.[1]

سيتم تحديد العلاقة بين كاتالونيا وإسبانيا في النهاية بالاتفاق السياسي أو الحرب الأهلية أو في أقرب الضروف للإستفتاء جديد إذا عرض تصويتًا منظم بشكل صحيح ولكن بطريقة أو بأخرى، فإن الكاتالوينيين سيكون لهم رأيهم تعتمد الديمقراطيات لشرعيتها على الرضا ومع ذلك، فإن المقارنات التبسيطية بين كاتالونيا وتيمور الشرقية أو كوسوفو، على سبيل المثال، لا تخضع حتى للفحص الدقيق والموافقة لها معنى أعمق من نتيجة الاستفتاء أحادي الجانب.

المطلب الثاني: تأثيرات اقتصادية

إن انفصال كتالونيا عن اسبانيا اذ حدث سيؤدي الى حدوث الكثير من الخسائر الاقتصادية على اسبانيا، وذلك في خسارة اسبانيا نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي، حيث أن كتالونيا الإنتاج المحلي لديها سنويا يقدر بـ 223.6 مليار يورو، وهذا ما يعادل 20 بالمائة من الإنتاج المحلي الإجمالي لإسبانيا اي ان اسبانيا ستفقد خمس انتاجها المحلي كما أنها ستخسر العديد كما أن الإقليم يشكل ثقلا اقتصاديًا في البلاد إذ يحتوي على أكبر الشركات الإسبانية المصدرة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية. إسبانيا

[1] Iván Mauricio Durán. Is Something Really Happening? SeparatistMovements in Modern Democracies and theStock Market: The Case of CataloniaFebruary, 2016.P14.

ستخسر أيضا حوالي 26% من صادراتها التي يتم تصنيعها من خلال مواد مصنعة في إقليم كتالونيا، بالإضافة إلى تحكم الإقليم في 70% من حركة النقل والمواصلات الخاصة بالتجارة الخارجية لإسبانيا من ناحية اخرى فإن السياحة فى كتالونيا أيضا تمثل سبب رئيسى فى اقتصاد إسبانيا، حيث أن كتالونيا تعد من أكثر المقاطعات التى تجذب عدد كبير من السياح على مستوى اوروبا في تقرير موقع بوكينغ تتصدر مدينة برشلونة قائمة المدن الاكثر زيارة في العالم بعد ان شهدت قدوم حوالي 25 مليون سائح حسب

بلدية برشلونة هاته التي غزارة التي توفر لإسبانيا بطريقة غير مباشر 650 ألف فرصة عمل واستثمار سياحي، ويؤثر انفصالها على الرياضة فى إسبانيا حيث أن انفصال فريقي برشلونة وريال مدريد سيكون صعبا للغاية، وفى حالة انفصال كتالونيا عن اسبانيا سيختفي الدوري هذا الذي يضخ عائدات تلفزيونية ضخمة قدرة مؤخرا بحوال 600 مليون يورو سنويا.[1]

انطلاقا من هذا فإن الاقتصاد الاسباني بحاجة لكتلونيا فخروجها سيشكل فجوة يصعب علي الاسبان تحملها خاصة في ضل الازمات الاقتصادية التي تشهدها اوروبا عامة واسبانيا بشكل خاص.

[1] Andjelka Pantovic, The Economic Impact of the European Union on Subnational Separatist Sentiment, University of Colorado Boulder,2014,p22

المبحث الثالث: موقف الاتحاد الاوروبي من تداعيات انفصال اقليم كاتلونيا

يرتبط الاتحاد الاوروبي ارتباطا وثيقا بالدول المكونة له ومنه فإن الاتحاد ملزما قانونيا وأخلاقيا بحماية هذه الدول وحفظ سيادتها، لأن سيادتها من سيادة الاتحاد وعلى ضوء ذلك حددنا موقف الاتحاد الاوربي.

المطلب الأول: موقف المؤسسات الرسمية من الانفصال

أحد أكثر الآمال المعلقة من قبل الحركة الكاتالونية المؤيدة للاستقلال هو الوعد بالاعتراف من الاتحاد الاوروبي بكتالونيا وبقائها في الاتحاد الأوروبي بعد الانفصال تحت حجتين من ناحية تم إنشاء معظم الدول الأوروبية خلال القرن العشرين، لذلك ستكون كاتالونيا واحدة أخرى لإضافتها إلى القائمة في مجرى التاريخ ، من ناحية أخرى تم قبول بعض البلدان مثل كرواتيا أو سلوفينيا، في الاتحاد الأوروبي بعد فترة قصيرة نسبيا من استقلالها.

ومع ذلك، لا يشارك الاتحاد الأوروبي هذا التفاؤل ففي بيانها الرسمي والراسخ هو أن كاتالونيا هي شأن داخلي لإسبانيا، وبالتالي فهي ترفض فكرة أي نوع من الوساطة، أيضا رفض الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع إمكانية إعلان UDI (إعلان الاستقلال أحادي الجانب)، [1] باعتباره هجومًا على سيادة الدولة العضو وفقًا للمادة 4-2 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة لأشارت لجنة المناطق الأوروبية إلى أنه إذا حققت دولة ما استقلالها، فسيتعين على الدولة الجديدة الناتجة التقدم بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والانتظار وفقدان مزايا العضوية في هذه الأثناء، والبيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإيطالي السابق "**ماتيو رينزي**" أو رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق "**مانويل فالس**" تدعم هذه الفكرة الاتحاد الاوروبي يرى ان إسبانيا المقسمة ستضعف الاتحاد الأوروبي وبالتالي كاتحاد فيدرالي أبدى الاتحاد الأوروبي

[1] https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2017/11/01/how-catalonias-crisis-is-turning-into-an-european-problem/?utm_term=.587f9b5d157a

الاحترام اتجاه هوية كل دولة وسيادتها، لكنه قلق بشأن صعود القومية في دولها الأعضاء ويُنظر إلى القومية التي أثارت العديد من الصراعات في أوروبا خلال القرن العشرين، على أنها تهديد قد يؤدي إلى تقسيم الاتحاد مما يؤدي إلى أسوأ سيناريو، في انهيار محتمل للاتحاد إذا كانت كاتالونيا ستحقق الاستقلال، فهل ستكون فينيتو أو بريتاني أو فلاندرز أو كورسيكا أو بافاريا هي المناطق التالية التي ستحاول إعلان الاستقلال، فنجد أن البرلمان الأوروبي موقفه واضحا في القضية الكتالونية رفض الانفصال لسببين الأول هو حجة بأن الاتحاد الأوروبي لا يتدخل في شؤون سيادة الدول اما السبب الثاني وهو دعم الانفصال سيؤدي الى ارتفاع دور اليمين المتطرف وانفصال دول كاملة على الاتحاد، وهذا ما يعمل الاتحاد على تثبيطه فالبرلمان الأوروبي يعمل نوابه على سياسة الحوار في القضية الكتالونية.[1]

ولم تنجح محاولات كتالونيا لتحقيق الاعتراف من الاتحاد عندما أعلن البرلمان الكتالوني الاستقلال، وعلقت الحكومة الاسبانية الاستقلال، وبعد ثلاثة أيام في 30 أكتوبر 2017م طاللب القادة والنخبة الكتلانيين بحثا عن دعم من الاتحاد، الا أن الاتحاد خيب توقعاتهم وفي المقابل دعم اسبانيا.

آفاق محدودة للوساطة: ان العمل كوسيط في نزاع كاتالونيا سيكون امتدادًا للاتحاد الأوروبي هذا ليس بسبب نقص الخبرة أو قلة النجاح على سبيل المثال في البلقان تمكن الاتحاد الأوروبي من التوسط في اتفاق رئيسي في عام 2013 والذي سمح لصربيا وكوسوفو بتطبيع العلاقات، كما تدخلت في خضم أزمة سياسية في عام 2015 في مقدونيا، في أعقاب الكشف عن أن الحكومة قامت باستغلال العديد من الشخصيات المعارضة بصورة غير قانونية ،لكن ما نجح في تلك المناطق لا يمكن تطبيقه بسهولة على الحالة الكاتالونية حسب رأي الاتحاد ففي حين رحب اطراف النزاع الرئيسيون في البلقان بمساعدة الاتحاد الأوروبي، فإن إسبانيا تعتبر النزاع الحالي مسألة داخلية بحتة في حين أن الاتحاد الأوروبي كان لديه بعض النفوذ في البلقان، إما من خلال المساعدات المالية أو الوعد بعضوية محتملة، فإنه يفتقر إلى نفوذ

[1] Ipd,

مماثل فيما يتعلق بإسبانيا وكاتالونيا وسيكون لدى الاتحاد الأوروبي القليل لتقدمه للانفصاليين الكاتالونيين لتشجيعهم على التسوية هذا يوضح ما يسمى "مبدأ برودي" في الاتحاد الأوروبي، والذي سمي على اسم الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية، أن أي منطقة تنفصل عن دولة عضو في الاتحاد الأوروبي سوف يتم طردها تلقائيًا، وبعد ذلك يجب أن تمر بعملية التقديم المطولة فرصة للانضمام مرة أخرى.[1]

قد يكون من الصعب على الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة التركيز على سيادة القانون والتمسك بالمعايير الديمقراطية ومن المؤكد أن بعض الزعماء الأوروبيين أدانوا الاستجابة الصارمة من قبل الشرطة الإسبانية خلال تصويت 1 أكتوبر 2017 في كاتالونيا، والذي خلف مئات الجرحى لكن مسؤولي الاتحاد الأوروبي سلطوا الضوء كذلك على أن الاستفتاء غير قانوني بشكل واضح، لا يتماشى مع ممارسات الاستفتاء الجيدة وفي انتهاك للدستور الأسباني.

علاوة على ذلك، ليس هناك ما يشير حاليًا إلى أن الاتحاد الأوروبي يفكر في معاقبة الحكومة الإسبانية لاستخدامها القوة كرد فعل للتصويت، ولكن حتى إذا تفاقم الوضع ولجأت إسبانيا مرة أخرى إلى القوة المفرطة، فإن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الأدوات الفعالة لمحاسبة الدول الأعضاء على عدم العيش وفقًا للقيم الديمقراطية الأساسية كما أوضح الباحثان هيذر غراب وستيفان لين، فإن الدول الأعضاء تحجم عن السماح بالكثير من الرقابة من الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بمراقبة سيادة القانون.

تسرد المادة 7 من معاهدة لشبونة لعام 2009 العقوبات المحتملة التي يمكن أن يطبقها الاتحاد الأوروبي إذا لم تحترم دولة عضو القيم الأساسية، وتشمل هذه تعليق حقوق التصويت في بلد ما، لكن المادة 7 تتطلب حدًا مرتفعًا من الدعم بين الدول الأعضاء لتنشيطها وتنفيذها في الواقع، أنت بحاجة إلى دعم ما لا يقل عن 80 في المائة من الدول الأعضاء وكذلك موافقة البرلمان الأوروبي، حتى تحدد رسميًا

[1] DIEAGO MURO AND ECKART WORTEZ.SECESSION AND COUNTER SECESSION.P77

أن البلد قد يكون معرضًا لخطر انتهاك القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. ليس من المستغرب إذن أن المادة 7 لم تستخدم حتى يومنا هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يبقى على الهامش تقديم مشورة والوساطة غير الرسمية، والبقاء على اتصال وثيق مع الحكومة الإسبانية والانفصاليين الكتالونيين، والدعوة باستمرار إلى حل سلمي لهذا النزاع، لن يضر. ولكن مفتاح الحل طويل الأجل، سواء كانت التعديلات على الدستور الإسباني التي تسمح بإجراء استفتاءات أو تعزيز مجلس الشيوخ الإسباني كممثل لمناطق البلد، تقع على عاتق الجهات الفاعلة الإسبانية.[1]

الجدول رقم2: يوضح الجدول التالي أهم القرارات حول الحركة الانفصالية بكتالونيا من طرف المؤسسات الرسمية من الاتحاد.

مؤسسات الاتحاد ودول	الموقف الصادر منهما
المفوضية الأوروبية	كان موقف المفوضية الأوروبية في الاستفتاء الذي قام به الكتالان غير قانوني، بموجب القانون الاسباني كما أن هذه المسألة داخلية ويجب معالجتها مع مبادئ وقوانين النظام الدستور الاسباني
البرلمان الأوروبي	وصف نائب رئيس البرلمان الأوروبي رامون لويس، بأن الذي قام به الكتالونيين هو انقلاب على أوروبا، كما ان هذا القرار كان فردي من طرف حكومة كتالونيا، وأته انتهاك لحقوق ملايين المواطنين الاسبان، وأن اسبانيا جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي
بلجيكا	أدان رئيس الوزراء تشارلز ميشيل أعمال العنف الجارية في كتالونيا ودعا الى الحوار السياسي بين الجانبين، كما أكد بأن العنف لا يمكن أن يكون الحل.
فرنسا	أصدر مكتب الرئيس إيمانويل ماكرون بيانًا بعد ذلك لدعم الوحدة الدستورية في إسبانيا.

من اعداد الباحثان

[1] http://theowp.org/the-catalan-independence-movement-begins-its-next-chapter/

المطلب الثاني: موقف المؤسسات الغير رسمية

يعود المواطن الأوروبي نموذجا من نماذج التقدم في التفاعل الغير رسمي مع الحكومة والهيئات وذلك لتمتع الاتحاد الاوروبي عدة عوامل تجعل المواطن يتمتع بعدة ميزات كالمحافظة على حقوقه، وبعد ما عرفنا في السابق دور المؤسسات الرسمية في الاتحاد الاوروبي فالمؤسسات الغير رسمية في أوروبا لها دور كبير في السياسيات الأوروبية، ونذكر منها أزمة اللاجئين السوريين ومطالبة الجمعيات والمنظمات لتبنيهم وهذا ضغط على البرلمان الاوروبي والمفوضية الاوروبية ،الا أن الازمة الكتالونية كانت مغايرة عن باقي الأزمات والنزاعات بين الدول، ويعود السبب الأول أن بعض الدول في الاتحاد لم تدعم تلك الحركات بسب وجود حركات انفصال في دولها كفرنسا وايطاليا وبلجيكا وبريطانيا وبتالي أي إظهار لتعاطف او الدعم يفتح الباب على مصرعيه أمام أحقية الدعوة والأولوية الجغرافية لتلك المناطق بالدعم ،أيضا محاولة الاتحاد تثبيط دور تلك المؤسسات عن طريق اتخاذ الهيئات الرسمية موقف الحياد وبتالي ضرب مثال على كون القضية الكاتلونية هي إسبانية بحتة وبالتالي من عدم الاحترام التدخل في شئن داخلي وطني، بالإضافة الى تعدي الكتالان على سيادة دولة اسبانيا حسب اعتقاد مؤسسات الاتحاد وهو الامر الذي يحرس جميع الحقوقين على المحافظة عليه ،الا أن ذلك لم يمنع المؤسسات الغير رسمية المكونة من رأي عام وأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان ومواطنين أوروبيين بإدانة السلطات الاسبانية بالسياسات التعسفية اتجاه الكتالان من خلال توقيف مسار استفتاء اكتوبر 2017 ،أيضا لقمع رجال الأمن الاسبان الجماهير الكتالونية المطالبة بالانفصال غير ان تلك الادانات لم تتجوز منحنها السلمي في وقفات او عرائض ارسلت للحكومات الوطنية ما ساهم في ذلك ايضا التعاطي الاعلامي للمطالب الكتلونية بالانفصالي كانت على أساس انها امر يهدم اسبانيا وأوروبا وهذا ما ساهم في تجميد الرأي العام إزاء القضية الكتلونية.[1]

[1] https://www.reuters.com/article/us-spain-politics-catalonia/catalan-leaders-go-on-trial-in-madrid-over-independence-bid-idUSKCN1Q01LD

المبحث الرابع: مستقبل الحركة الانفصالية في كتالونيا

في ظل الأصوات المنادية بالاستقلال في إقليم كتالونيا، والتي ظهرت في الواجهة بقوى في الآونة الاخيرة خاصة بعد استفتاء 1 اكتوبر، لحقتها فوز الانفصاليين بنسبة حوالي 50بالمئة من المقاعد البرلمانية في كتالونيا، تشكلت أزمة مستقبلية حول إمكانية انفصال كتالونيا في ظل الوضع الراهن ومن أجل ذلك قمنا بتحديد دراسة لرؤية المستقبلية في إقليم كتالونيا الى ثلاثة مسارات وهي كالاتي:

المطلب الأول: بقاء الوضع الراهن

ابقاء الوضع الراهن في الازمة الكتالونية يتمثل في عدة أسباب وعوامل، فعلى الرغم من الحشود الغفيرة التي قام بها الكتالان والتي قدرت بحوالي مليون مواطن، لأجل الاستقلال والانفصال من دولة اسبانيا، وتصويت مليونين ناخب لأجل الانفصال ،الا ذلك لم يغير الاوضاع في كتالونيا ولم يؤدي الى الانفصال وذلك يعود لتدخل الحكومة الاسبانية وأكدت بأن التصويت غير شرعي بالإضافة الى أنه من غير المحتمل أن تظهر دولة مستقلة من صناديق الاقتراع، كما قامت الحكومة بالاستيلاء على صناديق الاقتراع، وضرب الناخبين غير المسلحين والمتظاهرين، وإطلاق الرصاص المطاطي كل هذا يدعم مسار بقاء الامور كما هي عليه، في جهة اخرى الاتحاد الاوروبي رفض رفضا باتا في التدخل حول تلك الأزمة باعتبارها مسألة داخلية ويحق الا للحكومة الاسبانية بمعالجة تلك الأزمة ،كما أن نسبة المواطنين الذين يريدون البقاء في اسبانيا أكبر من الذين يريدون الانفصال وهذا راجع لشعور تلك الفئة من الاستقرار داخل اسبانيا بالإضافة الى العمل ،لان هناك كتالونيين يعملون في مدن اخرى خارج الاقليم الكتالوني.

المطلب الثاني: استقلال إقليم كاتلونيا

تعد الحركة الكتالونية التي تدعو الى الانفصال والتي ظهرت في الواجهة في الآونة الاخيرة ليس جديدة على الكتالونيين، لأن تلك الحركة كانت منذ القرن 20م، وتحديدا منذ عصر فرانكوا الذي اضطهد الكتالونيين، كما عمل الاسبان على محو اللغة الكتالونية في الفترة الماضية ومنعوا من تدريسها، في المقابل عمل الكتالونيين في الأربعين سنة الماضية على تكوين كيان خاص بهم وتكوين برلمان وتكوين اقتصاد قوي، من عوامل اسباب الانفصال عديدة ومتنوعة منها: التمسك بالهوية الكتالونية والثقافية كاللغة والازمات الاقتصادية التي تعصف بإسبانيا نتيجة الازمات المالية.

فالحركة الانفصالية ستزداد قوة لا محال في السنوات القادمة ويعود السبب للإرادة الشعبية الكتالونية في الحق في الانفصال بالإضافة الى تذبذب وتخبط الاقتصاد الاسباني نتيجة الازمة المالية العالمية التي تأثرت بيها بشد ة، كما ان الحركات الانفصالية الاخرى من احزاب ورجال سياسيين المطالبين بالانفصال على بلدانهم كإسكتلندا واقليم الفلاندر ببلجيكا دعموا الكتالان بشدة على الانفصال من اسبانيا بالإضافة لدعم الواضح لروسيا للكتالونيين للانفصال وتقديم ضمانات كدعم في الغاز هذا الدعم الروسيا للحركة الانفصالية بكتالونيا والحركات الانفصالية الاخرى من القارة الأوروبية لأجل تفتيت الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: فشل الانفصال

الانفصال الكتالوني هو مشروع أيديلوجي شعبوي ،فالشعب الكتالوني هو صاحب السيادة وهذا ما أعلنه البرلمان سنة 2010م ،لكن نتيجة الانتخابات التي اجريت في 2017م، وتم الاعلان عن انفصال اقليم كتالوني ،هو استقلال أحادي الجانب من قبل البرلمان الكاتالوني المنتخب ،لأن الاعلان عن الاستقلال هو غير دستوري وغير قانوني من طرف الحكومة الاسبانية على الرغم من الوقوف امام الارادة الشعبية الكتالونية للحق في الانفصال وبعبارة أخرى، فإن احترام الإجراءات القانونية أمر ضروري حتى

بالنسبة لعملية من هذا النوع، وذلك ببساطة لأنه لا توجد عملية انفصالية ستحدث الافي وجود ديمقراطية تنطوي اليها تلك الحركة الانفصالية ،كما ان الاتحاد الاوروبي يعمل جاهدا على التقليل من حدة الازمة الكتالونية وهذا يعود للبوادر انفصال بريطانيا في الفترة القادمة عن الاتحاد بالإضافة الى الخوف من انتشار ظاهرة الحركات الانفصالية الى دول الاخرى كفرنسا وبلجيكا اللذان يتعرضان الى ازمات انفصالية كلاهما وبتالي سيتم امتصاص حركات الانفصال عن طريق آليات وطنية واوروبية واجهاض فكرة الخروج عن اسبانيا .

خلاصة الفصل الثالث

تعد الحركة الإنفصالية في كاتلونيا مثلا على الحركات الانفصالية في كامل أوروبا فجذور الهوية الكتلونية يحرك اقليم كتلونيا وبلور في ذهنه فكرة بناء دولة مستقلة هذه الاخيرة استندت على دوافع إقتصادية من حيث قوة الاقليم الكتلونية وتحاول جاهد إيجاد مخرج سياسي وقانوني لأزمة انفصالها، تتأثر إسبانيا تأثرا مباشراً في حال انفصال كاتلونيا فالاقتصاد الاسباني سيخسر أكثر من أنه سيفوز والسيادة الاسبانية ستنقسم هذا الذي يجعل الاتحاد الاوروبي في جبهة تفتت سيادة دوله وبتالي يعطي منحى حول إعادة تموقع الأقليات وإعادة المطالبة بالانفصالات التي حتم ستؤثر على بينة واهداف الاتحاد الذي يطمح في هذا الوقت لتكامل اكثر منه لتفتت في الاخير لم تنجح الحركة الانفصالية في كاتلونيا في الانفصال عن الدولة الاسبانية وهذا نتيجة مرونة الحكومة في اسبانيا وتعاطي الرأي العام الاوروبي للقضية حيث نجح في تحجيمها وجعلها اسبانية داخليا فضلا على كونه أعطها الصبغة الغير شرعية هاته التي احبكت كل المؤسسات الغير الرسمية التي أرادت الاستثمار في القضية.

الخلاصة

الخلاصة

لقد تعرض الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية الى تفاقم أزمات الهوية، وأثرت تلك الأزمات الى وجود عدم استقرار في دول الاتحاد الاوروبي ،بالإضافة الى وجود تداعيات لتفكك الاتحاد الاوروبي بسبب أن الهويات الوطنية الأوروبية تختلف عن باقي الهويات في العالم، لأن الهوية الوطنية الأوروبية لديها تشبع في التعددية الثقافية من اللغة والقيم والعادات وغيها ،أي عدم وجود تجانس في الهويات الوطنية الأوروبية، كما أن هذه التعدديات في الهويات لا يمكن أن تتجاهلها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لأنها ستخلق العديد من العوامل التي ستسبب عدة أزمات كالأزمات الاقتصادية مالية مثلا، وهذا ما خلق أزمة تكامل اقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي في مثل اجراء سياسات التقشف الذي يقوم به الاتحاد وال>ي أثرا سلبا على العديد من القوميات ،أما على الشق الداخلي في دول الاتحاد الأوروبي فبروز الأحزاب اليمينية المتطرفة المطالبة بالانفصال على الاتحاد أو خروج إقليم ما عن الدولة الأم، حيث خلقة أزمات الهوية بيئة مساعدة الى ظهور الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة التي تعمل على بلورة الازمة ووضعها على الساحة الوطنية والأوروبية على الصعيد الخارجي فظهور أزمة الهوية كان مع مسألة الهجرة واللاجئين، حيث تشكل الهجرة بؤرة توتر في الهويات الوطنية، وهذا في مثال وصول عدد المسلمين في الاتحاد الاوروبي الى 50مليون مسلم وبنسبة تقدر بحوالي 5% ،حيث أن اندماج المسلمون في أوروبا سيشكل ذوبان للهوية الوطنية الأوروبية.

كما أن الدوافع التي أدت الى ظهور الحركات الانفصالية على الاتحاد وعلى الدول فهي عديدة ومختلفة في شتى المجالات فنجد في المجال الاقتصادي أسباب ظهور تلك الحركات كعدم وجود توزيع عادل لثروات سواء كان بين الاقليم ودولة أو بين سيادة الدولة والاتحاد الاوروبي ،فعلى سبيل المثال نجد الحركة الانفصالية بأسكتلندا في حالة انفصالها على المملكة المتحدة فان الناتج القومي لإسكتلندا سيصبح

ناتجها القومي مساوي لناتج القومي للمملكة ككل، أما في اقليم كتالونيا يشكل اقتصادها20% من الاقتصاد الكلي في اسبانيا حالة الانفصال سوف يتحصل كل مواطن كتالوني 27 ألف يورو سنويا هذه العوامل الاقتصادية كانت الدوافع الحية لحركات الانفصال في أوروبا.

كما أن العولمة لعبت دورا مهما في الحركات الانفصالية في دول اوروبا هذا نتيجة والتي أثرت على سيادة دول أوروبا، لان العولمة تهدف الى ذوبات سيادة الدول، وفي المقابل حفزت العولمة الحركات الانفصالية على الانفصال وذلك للاستفادة من اقتصاد تلك الاقاليم كتنشيط حركة الاسواق وسهولة التعامل مع تلك الاقاليم في الجانب السياسي.

أما الحركة الانفصالية في كتالونيا هي ازمة متجذرة منذ عقود طويلة وتصاعدت على الساحة الوطنية والاقليمية، الى عدة عوامل تاريخية نتيجة اضطهاد الكتالونيين من السلطات الاسبانية خاصة في عصر فرانكو ومع منع اللغة الكتالونية من تداولها بين المواطنين الكتالونيين اصبح المحرك الرئيس للإقليم كتلونيا هو الهوية التي أصبح الاعتزاز بها واجب قومي ،ايضا العامل الاقتصادي في اسبانيا ساهم في ذلك حيث تعتبر من الدول التي تعرضت الى ازمة خانقة بعد ازمة اليورو، فكتالونيا لا تريد ان تكون اسبانيا عبئا عليها في ظل التخبطات التي تعصف بإسبانيا من بطالة وأزمات مالية، خاصة في ظل وجود اقتصاد قوي لكتالونيا سيجعل منها اقليم مزدهر غير بعيدة عن الدول المتقدمة.

ان الحركة الانفصالية في كاتلونيا مرتبطة أرتبطا وثيقا بالهوية الكتالونية والسيادة الاسبانية، فتصاعد الهوية ونمو الكتالونية سيؤثر على سيادة دولة اسبانيا، من خلال فقدان اسبانيا جزءا من اقليمها وسكانها، بالإضافة ان الانفصال سيؤثر على اسبانيا اقتصاديا وفقدان اسبانيا جزءا من مكوناتها.

لذلك تسعى الحكومات الأوروبية على تقليل من حدة الحركة الانفصالية بكتالونيا وكما ان مؤسسات الاتحاد الاوروبي والدول تعمل على تقليل من شأن الأزمة وذلك خوفا من انتشار الحركات في الدول

الاخرى، كما أن الاتحاد الاوروبي شدد بأن سيادة اسبانيا لا تمس، وان اسبانيا جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الاوروبي.

الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي توصلنا اليها متمثلة في ما يلي:

- ✓ أن الهوية الوطنية الأوروبية في الاتحاد الأوربي، متعددة ولها خصوصيات تبعا لخصوصيات الدول والاقاليم، كما ان تصاعد الهويات الاقليمية سيؤثر على سيادة الدول وعلى التكامل الاوروبي، كما ان انفصال دولة ما من الاتحاد سوف يؤثر على الاتحاد الاوروبي كما سيواجه الاتحاد خطر التفكك مستقبلا نتيجة تلك الانفصالات.
- ✓ نستخلص من مستويات الهوية الاوروبية الاربعة الأخلاقية العالمية والعالمية بعد القومية والخصوصية الثقافية الاوروبية ومستوى البرغماتية او النفعية الاوروبية، فالأول محفزة على الاتحاد الاوروبي، اما الثانية تواجه الهويات الوطنية بينما الثالثة لم تصل الى تكامل وتحويل الاتحاد الاوروبي الى فيدرالية، اما الاخيرة فهي الاقرب للواقع الاوروبي، حيث ترتكز الهوية النفعية على المنفعة بدرجة أولى وهو ما يجعل من المصلحة الوطنية متقدمة على الطموح التكاملي وتمسكها بالهويات الوطنية لتجنب حدوث أزمات في الهوية داخل أوروبا وعدم تعارض الهوية الوطنية بالهوية الاوروبية في هذه الحالة.
- ✓ ان درجة تأثير الهوية الكتالونية على سيادة دولة اسبانيا ذو تأثير عال وسيشكل على الحكومات الاسبانية تحد كبير خاصة في السنوات القادمة، لكن الحركة الانفصالية الكتالونية في ظل المعطيات الراهنة لن تنفصل على اسبانيا بسبب غياب الشرعية في ذلك الانفصال، وعدم وجود ترحيب من الاتحاد الأوروبي في تلك الحركات التي تقوم بها كتالونيا. لكن في المقابل حركة

انفصال الدول على الاتحاد الاوروبي وارد جدا لوجود الشرعية في هذه الحركة والذي سيشكل خطر انهيار الاتحاد مستقبلا خاصة من طرف المملكة المتحدة.

ان الحلول المقدمة للاتحاد الاوروبي للحفاظ على كيانه واستقراره في ظل وجود أزمات في الهوية التي تضرب الاتحاد الأوروبي هو قيام مؤسسات الاتحاد بموازنة الهويات الوطنية مع الهوية الاوروبية من خلال ترسيخ الهوية البرغماتية النفعية.

Study summary

In the past years, the European Union has been exacerbated by identity crises.which have led to an instability in the European Union. There are also repercussions for the disintegration of the European Union because European national identities differ from other identities in the world because it is saturated with pluralism Cultural, linguistic, values, customs and other,it's up to the lack of homogeneity between these identities and which can not be ignored by the institutions of the European Union because it will create many factors that will cause several crises such as economic crises and financial . This has created a crisis of economic integration in the EU countries in the form of austerity measures carried out by the Union and negatively impacted many nationalities. internally of the European Union, there is the extreme right-wing parties who are demanding the secession of the Union or the departure of a region. The emergence of the identity crisis was the issue of migration and refugees, where migration is a source of tension in the national identities, and the emergence of the national unity, And This is in the example of the arrival of the number of Muslims in the European Union to 50 million Muslims by about 5%, and theirs integration in Europe represent a sort of melting of the European national identity.

The motives that led to the emergence of separatist movements on the Union and the countries are many and different in various fields : economically, reasons for the emergence of such movements as the absence of a fair distribution of wealth, whether between the region and the state or between the sovereignty of the state and the European Union, In Scotland, in the event of its secession to the UK, the GNP of Scotland will be equal to the national product of the Kingdom as a whole. In Catalonia, its economy accounts for 20% of Spain's total economy. Economic factors were the driving forces of the movements of separation in Europe.

Globalization has played an important role in the separatist movements in European countries. This has affected the sovereignty of the European countries because globalization aims at eliminating the sovereignty of countries. In turn, globalization has stimulated secessionist movements to secede and to benefit from the economy of these regions. Regions on the political side.

The separatist movement in Catalonia is a crisis that has been rooted for many decades and has escalated on the national and regional levels to several historical factors as a result of the persecution of Catalans by the Spanish authorities, especially in the Franco era, and with the prohibition of the Catalan language from circulating among Catalan citizens. It has a national duty, also the

economic factor in Spain contributed to this, where it is one of the countries that have been subjected to a crisis after the suffocation of the crisis of the euro, Catalonia does not want to be a burden on Spain in light of the shocks that hit Spain from unemployment and financial crises, A strong economy of Catalonia would make it a prosperous region not far from developed countries.

The separatist movement in Catalonia is closely linked to Catalonian identity and Spanish sovereignty. The rise of identity and the growth of Catalonia will affect the sovereignty of the Spanish state by the loss of part of Spain and its population. Apartheid will affect Spain economically and Spain will lose some of its components.

European governments are seeking to reduce the separatist movement in Catalonia and EU institutions and countries are working to reduce the crisis, fearing the spread of movements in other countries. The EU also stressed that Spain's sovereignty is not over and that Spain is an integral part of the European Union.

Conclusions*:*

Our conclusions are as follows *:*

The European national identity in the European Union is multiple and has particularities according to the specificities of countries and regions, and the escalation of regional identities will affect the sovereignty of the countries and the European integration, and the separation of a state from the Union will affect the European Union. Breakdown.

the European Union and the EU. , Where utilitarian identity is based on the benefit of the first degree, which makes the national interest ahead of the integrated ambition and adherence to national identities to avoid the occurrence of crises in the identity within Europe and do not conflict with the national identity of the identity European in this case.

The degree of influence of the Catalan identity on the sovereignty of the Spanish state has a high impact and will be a major challenge for Spanish governments, especially in the coming years, but the Catalan separatist movement under the current conditions will not separate on Spain because of the absence of legitimacy in that separation and the absence of welcome from the European Union These movements are carried out

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- أنور الهواري :الاتحاد الأوروبي (تساؤلات عربية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد141، اكتوبر 2000.

2- أحمد أبو العال ، مبدأ التمييز التعويضى للدول الاوروبية ، بيروت ، منشأة المعرفة، 2007.

3- أحمد بن نعمان: الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، برج الكيفان.

4- احمد عتيق ومجموعة باحثين: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضل تنامي النزعة القومية الوطنية، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.

5- احمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعيةالإسكندرية،2003.

6- ايمن حبيبة: الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية ،جامعة العربي تبسي ، تبسة،2016/2015.

7- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة، 2004.

8- جان مونيه :ديبلوماسي وسياسي فرنسي شارك في المفاوضات الأولى للاتحاد الأوروبي.

9- جندت صربي ذاكرة: الاطار القانوني للأمن القومي- دراسة تحليلية، عمان: دار دجلة، الطبعة 1،2011

10- حسن عبد الحميد: مبدأ السيادة في ضل التحولات الراهنة، علوم سياسية: تخصص علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،2008/2007.

11- حسن نافعة: أوروبا في مطلع قرن جديد(القضايا والافاق)، مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان،2002.

12- حطوم نور الدين :تاريخ الحركات القومية الأوروبية، الجزء 1، دمشق :دار الفكر، ط 2 ،1991.

13- ديفيد ماكرون: علم اجتماع القومية، ترجمة سامي خشبة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2007.

14- سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2017، ص 224.

15- سكوت جون وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع ،تر: محمد الجوهري وأخرون، المركز القومي لترجمة،ط:2.

16- سليم دحة: الهجرة المغاربية ومسألة السيادة في الدول الأوروبية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر 2019/2018.

17- شوبيري يوسف القومية: الامة والدولة (نظرة تاريخية)،مركز دراسات الوحدة العربية ،د ب، 2002.

18- طلال ياسين العيسى: السيادة بين المفهوم التقليدي والمعاصر، دراسة في مدى تأويل السيادة في العصر الحديث، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد26، العدد: الأول، 2010.

19- عبد المجيد عبد المطلب: الاقتصاد العالمي (الاليات الخصائص والابعاد)، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998.

20- عثمان علي الرواندوزي، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية،مصر ،2010.

21- محمد أرزقي أنسيب، مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الجزائرية العدد36، 1998.

22- محمد العربي ولد خليفة: المسالة الثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003.

23- محمد سعيد عبد المنعم: الفكرة القومية بين المفهوم الديني والمدني (دراسة بتاريخ الفكر السياسي في مصر) رسالة ماجستير في التاريخ، كلية البنات للأدب والعلوم، جامعة عين شمس ،2010/2009.

24- مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية ،عمان ،الاكاديميون لنشر والتوزيع ،ط:1، 2012.

25- مصباح عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

26- معاوية عودة السوالقة، (التدخل العسكري الإنساني)،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009.

27- نصري دياب خاطر: تاريخ الأوروبي الحديث ،عمان: الجندورية لنشر والتوزيع، ط1، 2011.

28- نصري دياب خاطر: مرجع سابق.

29- هارتز فردريك، القومية في التاريخ والسياسة، تر عبد الكرمي احمد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الكتاب، 2011.

30- هايلاند اريكسن توماس، العرقية والقومية، وجهات نظر انثروبولوجية، تر الهاي عبد الحسني، عامل المعرفة، العدد 393 اكتوبر 2012.

31- يان ندرفن بيرتسه، العولمة والتهجني، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، ام تحرير: فرانك جي لتشز، جون بويل، ترجمة: فاضل رسيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

المجلات:

32- احمد مقداد، صايل السرحان، الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه، مجلة المنار، ع 2 ،2013.

33- الجابري ستار جبار، "أحزاب اليمني المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي" ، جملة دراسات دولية .بغداد : مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. العدد 35 ،2002.

34- لشوبكي، عمرو، "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002 : لماذا تقدم اليمين؟ " جملة السياسية الدولية. القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149، جويلية 2002.

35- محمد مطاوع: الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة (الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات)، مجلة المستقبل العربي، الدوحة، العدد431، سنة 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

36- Alan b.anderson: Commentary: The Roots of Catalan Identity and Ethno-Nationalism ,Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe Vol 16, No 3, 2017

37- Andjelka Pantovic, The Economic Impact of the European Union on Subnational Separatist Sentiment, University of Colorado Boulder,2014.

38- Christopher K. Connolly. Independence in Europe: Secession, sovereignty and European union. Virginia University. 2013.

39- Danilo Kis : On Nationalism, Performing Arts Journal, Vol. 18, No. 2 (May, 1996)

40- Delanty Gerard. **Models of Eurapeam identity**. Amesterdam : center of European politics and society , 2002.

41- DIEAGO MURO AND ECKART WORTEZ.SECESSION AND COUNTER SECESSION.

42- François (D'Arcy): Décentralisation en France et en Espagne, Ed Economica, Paris 1986.

43- Iván Mauricio Durán. Is Something Really Happening? SeparatistMovements in Modern Democracies and theStock Market: The Case of CataloniaFebruary, 2016.

44- Jérôme Schweitzer, Leipzig: mythes, lectures et relectures d'une bataille napoléonienne en France et en Allemagne (1813-1871), In Trajectoires, Numéro 4, 2010.

45- Klaus – dieter borchard :Eropean immigrant,erpean decoments. LUXEMBOURG, 2018.

46- NICOLAS LEVRAT, CATALONIA'S LEGITIMATE RIGHT TO DECIDE, University in Washington, usa.

47- Paloma Cuesta,20 **Questions and Answers** on the Secession of Catalonia, Foundation for Social Studies and Analysis,2014.

48- Pierre Milza. L'Europe en chemise noire. Les extrêmes droites en Europe de 1945 à aujourd'hui. Fayard, 2002.

49- Richard W. Bulliet, The Earth and Its Peoples A Global History, USA, Houghton (4) Mifflin Company, 2003.

50- Thomas Hylland Eriksen : Ethnicity versus Nationalism, Journal of Peace Research, Vol. 28, No. 3 (Aug., 1991.).

51- Thomas Hylland Eriksen: Ethnicity versus Nationalism, Journal of Peace Research, Vol. 28, No. 3 (Aug., 1991)

52- Yvo J.D. Peeters : L'émancipation de la Flandre, in le droit à l'auto détermination, Op, cit.

المواقع الإلكترونية:

53- https://europa.eu/european-union/about-eu/eu-in-brief_en

54- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/5/

55- https://www.telegraph.co.uk/news/0/does-catalonia-want-independence-spai

56- https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2017/11/01/how-catalonias-crisis-is-turning-into-an-european-problem/?utm_term=.587f9b5d157a

57- http://theowp.org/the-catalan-independence-movement-begins-its-next-chapter/

58- https://www.reuters.com/article/us-spain-politics-catalonia/catalan-leaders-go-on-trial-in-madrid-over-independence-bid-idUSKCN1Q01LD

59- http://journals.openedition.org/trajectoires/572